

55

2018

الربع الثالث

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

المراقب الاقتصادي عدد 55 / 2018

Economic Monitor Issue 55/2018

المحرر: د. نعمان كنفاني - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:

إسلام ربيع - منسق عام (ماس)

أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية

د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © شباط 2019
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونياً أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي: http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c_type=2

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص. ب 19111، القدس و.ص. ب 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص. ب 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية

ص. ب 452، رام الله

هاتف: +972-2-2415251

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ص. ب 4041، البيرة - فلسطين

هاتف: +972-2-2946946

فاكس: +972-2-2946947

الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps

بريد إلكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم من:



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

الربع الثالث 2018 بالارقام:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4% خلال الربع الثالث 2018 مقارنة مع الربع السابق بالأسعار الثابتة لعام 2015، نتيجة نمو بنسبة 4.4% في الضفة الغربية ونمو بمقدار 2.5% في قطاع غزة. وانعكس هذا في ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 3.8% في الضفة و1.8% في القطاع. ولكن حصة الفرد من الناتج المحلي في الربع الثالث 2018 تراجعت بمقدار 1.1% في الضفة و9.3% في القطاع مقارنة بالربع المناظر 2017.
- **التشغيل والبطالة:** انخفض معدّل البطالة في فلسطين في الربع الثالث 2018 بنحو 0.7 نقطة مئوية عما كان عليه في الربع السابق، ووصل إلى 31.7% (17.3% في الضفة و54.9% في القطاع). كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور في فلسطين إلى 31%، وهي أدنى بشكل ملحوظ من مستواها في الربع المناظر 2017 حين بلغت 38%.
- **المالية العامة:** بلغ الإنفاق العام خلال الربع الثالث من العام 2018 نحو 3.3 مليار شيكل. كما بلغ التمويل الخارجي لدعم الموازنة نحو 522 مليون شيكل (58% منها من الدول العربية)، في حين بلغ التمويل الخارجي لدعم الإنفاق التطويري 171.3 مليون شيكل. بالمقابل، بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع 724.7 مليون شيكل. وتراجع الدين العام بنحو 0.5% مقارنة بالربع السابق ليلعب نحو 2.4 مليار دولار.
- **المصارف:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية في الربع الثالث 2018 بنحو 0.4% مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه لتصل إلى نحو 8.3 مليار دولار، 14% منها للقطاع العام. بالمقابل استقرت الودائع غير المصرفية عند نحو 12.2 مليار دولار خلال نفس الفترة.
- **بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.7 مليار دولار نهاية الربع الثالث 2018، منخفضة بما نسبته 3% مقارنة مع نهاية الربع الثالث في العام الماضي. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 528.8 نقطة بانخفاض قدره 7% مقارنة مع نهاية الربع الثالث من العام الماضي.
- **السيارات:** وصل عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية 8,361 سيارة في الربع الثالث 2018، 79% منها سيارات مستعملة من السوق الخارجي ومن إسرائيل.
- **التضخم والأسعار:** بلغ معدّل التضخم في فلسطين 0.49% في الربع الثالث مقارنة بالربع السابق. ويعبّر هذا عن الانخفاض في القوة الشرائية لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بعملة الشيكيل. أما الذين يتلقون دخلهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكيل، فإن قوتهم الشرائية ارتفعت بنحو 1.25% و1.56% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي.
- **ميزان المدفوعات:** وصل عجز ميزان المدفوعات في الربع الثالث 2018 إلى 444.7 مليون دولار نتيجة عجز في الميزان التجاري (1.5 مليار دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل (608.8 مليون دولار)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية (467.1 مليون دولار).

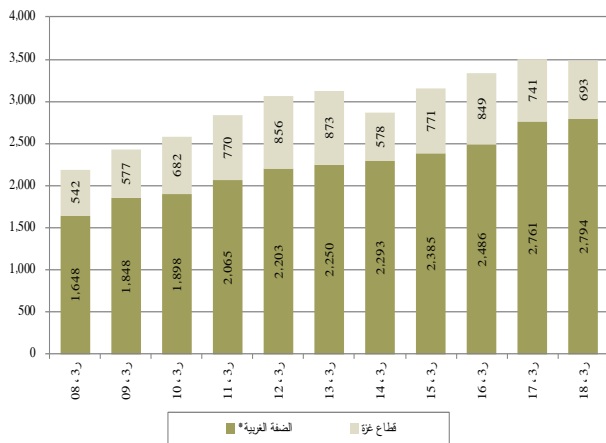
ملاحظة: نلجأ في المراقب الى تقريب النسب إلى أقرب عدد صحيح ما عدا معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والأسعار والتضخم، ومعدلات الفائدة.

المحتويات:

- 2 الناتج المحلي الإجمالي
- 3 سوق العمل
صندوق 1 - رأس المال البشري في فلسطين: نصف ما يمكن أن يكون عليه!
- 7 المالية العامة
صندوق 2 - سكان فلسطين 2050: المطلوب 2 مليون وظيفة جديدة!
- 11 القطاع المالي المصرفي
صندوق 3 - فائض الشيكيل: الأسباب والحلول
- 15 القطاع المالي غير المصرفي
صندوق 4 - الشمول المالي في فلسطين
- 18 مؤشرات الاستثمار
صندوق 5 - المدن الصناعية في فلسطين
- 20 الأسعار والتضخم
صندوق 6 - مسح عدد المنشآت والعاملين والإنتاجية والأرباح في فلسطين
- 23 التجارة الخارجية
صندوق 7 - الآفاق الاقتصادية لدول "المينا"
- 26 مفاهيم وتعريف اقتصادية
المرض الهولندي The Dutch Disease
- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين
2013 - 2018
- 28

1- الناتج المحلي الإجمالي¹

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* حسب المنطقة في أرباع متناظرة (أسعار 2015 الثابتة) (مليون دولار)

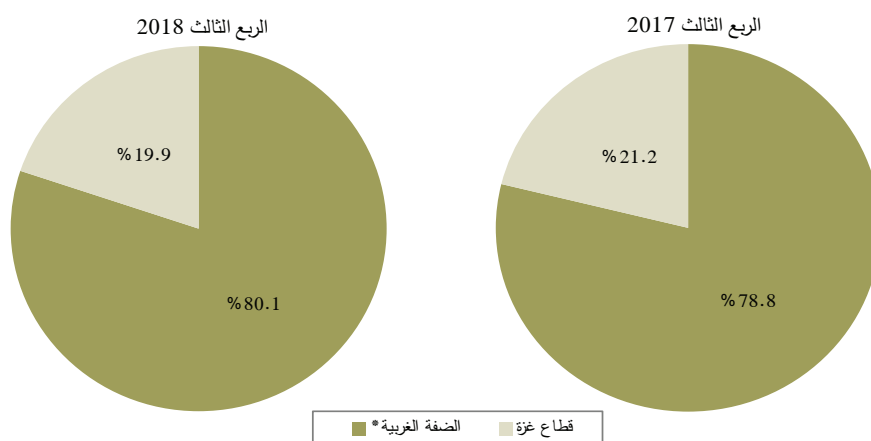


(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. تم تعديل نسب التوزيع الجغرافي لأرباع الأعوام 2017-2018، وعليه هناك اختلاف عن البيانات الواردة في المراقب السابق.

شهد الناتج المحلي الإجمالي، أي القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، ارتفاعاً بنحو 4% خلال الربع الثالث 2018 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3,486.5 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2015). وتوزع الناتج المحلي بين 80% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. كما توزع النمو بين 4.4% في الضفة الغربية مقابل نمو بمقدار 2.5% في قطاع غزة. أما بالنسبة للتغير خلال العام بين الربعين المتناظرين (ر3 2018 مع ر3 2017) فلقد تراجع الناتج المحلي بنسبة 0.5% في فلسطين، بواقع نمو 1.2% في الضفة وتراجع 6.5% في القطاع (انظر الشكل 1-1)

أدى الارتفاع في الناتج المحلي في الربع الثالث، مصحوباً مع الزيادة في عدد السكان، إلى ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 3.4% مقارنة مع الربع السابق. أما عند المقارنة بين الربعين المتناظرين فإن حصة الفرد انخفضت بنسبة 2.9% (انظر الجدول 1-1).

شكل 2-1: توزع الناتج المحلي الإجمالي بين الضفة الغربية* وقطاع غزة (بأسعار 2015 الثابتة) (%)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. تم تعديل نسب التوزيع الجغرافي لأرباع الأعوام 2017-2018، وعليه هناك اختلاف عن البيانات الواردة في المراقب السابق.

قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين في الإنخفاض (بمقدار 0.3 نقطة مئوية) في الربع الثالث 2018 مقارنة مع الربع الثاني 2018. وتبلغ حصة قطاع غزة الآن نحو 20% مقارنة مع 25% في الربع الثالث 2008. كما ازدادت الفجوة بنسبة أكبر بين حصة الفرد من الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة نظراً لزيادة السكان الأعلى في القطاع. ولا تزيد حصة الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي الآن عن ثلث حصة الفرد في الضفة الغربية.

بنية الناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت حصة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.3 نقطة مئوية بين الربع الثالث 2018 والربع الثاني 2018 نتيجة ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة والانشاءات. كما ارتفعت حصة قطاع الخدمات بمقدار 0.4 نقطة مئوية، مقابل انخفاض في حصة قطاع الإدارة والأمن (انظر الشكل 1-3).

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)

الربع	الربع الثاني	الربع الثالث	
2018	2018	2017	
760.5	735.8	783.6	فلسطين
1,056.5	1,018.1	1,068.0	- الضفة الغربية
357.1	350.8	393.5	- قطاع غزة

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

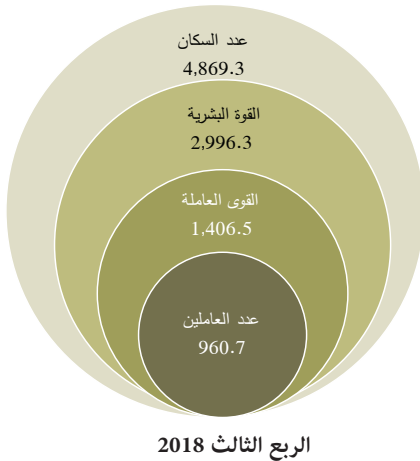
اتسعت الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية ومساهمة القطاع في الناتج المحلي لفلسطين (انظر الشكل 2-1)، إذ تابعت حصة

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2008-2018. رام الله، فلسطين.

2- سوق العمل¹

القوة البشرية، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء، هي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. بلغت القوة البشرية في فلسطين نحو 2,996 ألف شخص في الربع الثالث 2018. أما القوى العاملة، وهي عدد الأشخاص العاملين والذين يبحثون عن عمل، فلقد بلغت 1,407 ألف. وتتنوع القوى العاملة بين العاملين والعاطلين عن العمل. وعلى ذلك فإن الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين. ويوضح الشكل 1-2 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان الكلي في الربع الثالث 2018.

شكل 1-2: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الثالث 2018)، ألف شخص



الربع الثالث 2018

يلاحظ من الشكل (1-2) أن نسبة المشاركة في سوق العمل الفلسطيني (أي نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية) تبلغ نحو 47% في فلسطين. وتعبر هذه النسبة عن مدى انخراط السكان فوق عمر 15 سنة في سوق العمل. ونسبة المشاركة في سوق العمل في فلسطين قريبة من المعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت هذه النسبة في تركيا مثلاً 48%. ولكنها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية، فقد بلغت هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية 63%، وفي كوريا الجنوبية 61%² وهذا بالأساس يعود إلى انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل في فلسطين (كما تم نقاشه بالتفصيل في الصندوق رقم 2 في المراقب الاقتصادي الربعي عدد 51).

توزيع العمالة

ارتفع عدد العاملين في فلسطين بمقدار 4.2% بين الربع الثاني 2018 والربع الثالث 2018 (ارتفع بنسبة 6% في الضفة مقابل انخفاض بنحو 1% القطاع). ووصل عدد العاملين إلى 960.7 ألف توزعوا حسب مكان العمل، بين 61% في الضفة الغربية و25% في القطاع و14% (نحو 132 ألف عامل) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أما بالنسبة لتوزيع العاملين حسب قطاع العمل في الربع الثالث 2018، فإن نحو خمس العاملين يعملون في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى 35% في قطاع غزة (انظر الشكل 2-2).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، مسح القوى العاملة، رام الله- فلسطين.
2- قاعدة بيانات البنك الدولي.

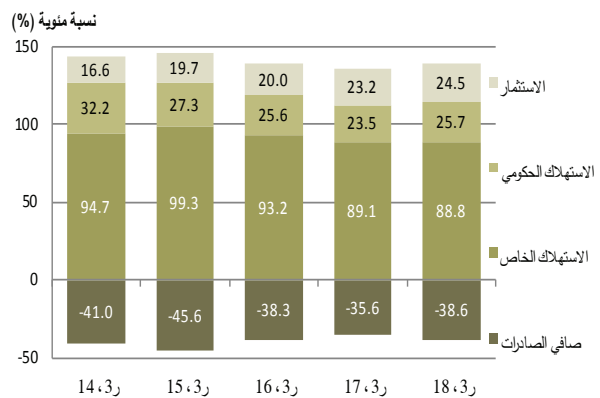
شكل 3-1: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)



الإنفاق على الناتج المحلي

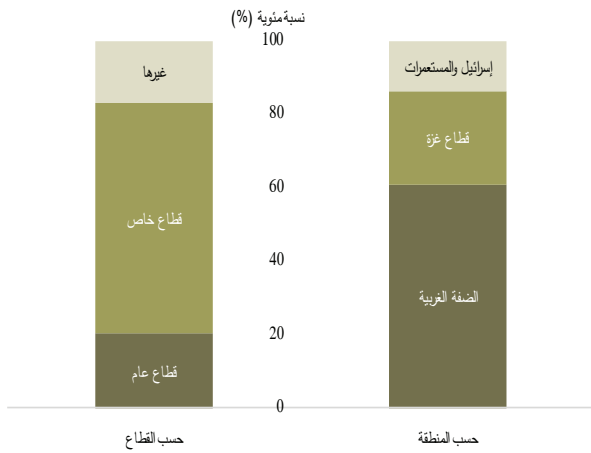
بلغ التراجع المطلق في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الثالث 2018 والربع الثالث 2017 نحو 15.8 مليون دولار (وهو ما يمثل تراجعاً بمقدار 0.5% كما جاء اعلاه). وتحقق هذا نتيجة ارتفاع كل من الإنفاق الاستهلاكي (الحكومي والخاص) بمقدار 44.4 مليون دولار، والاستثمار بنحو 39.3 مليون دولار. ولكن هذه الزيادة تمت موازنتها بارتفاع أكبر في قيمة الواردات (مطروحا منها قيمة الصادرات) بلغ 100.4 مليون دولار. أي أن الزيادة في الإستهلاك والإستثمار تم تمويلها عملياً بارتفاع أكبر في صافي الإستيراد (انظر الشكل 4-1 الذي يصور بنود الإنفاق على الناتج المحلي بالنسب المئوية).

شكل 4-1: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)

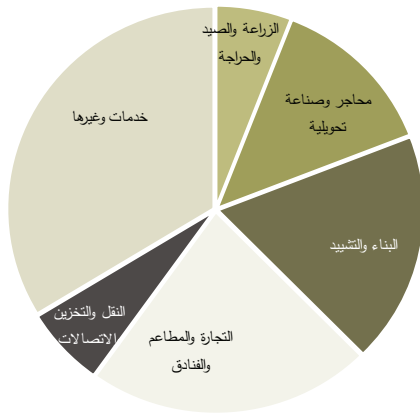


(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. مجموع النسب لا يساوي 100% وذلك يعود إلى بند صافي السهو والخطأ.

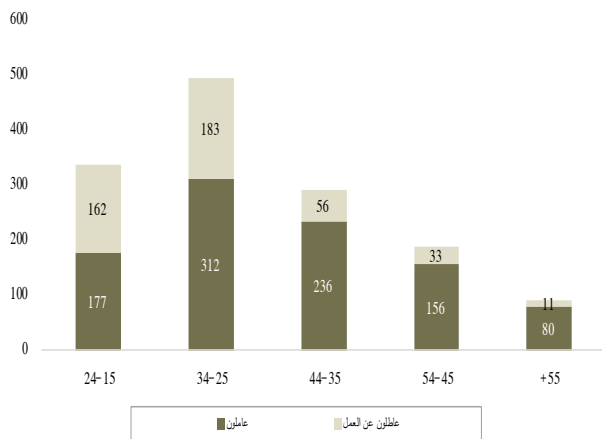
شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع للربع الثالث 2018



شكل 3-2: التوزيع النسبي للعاملين من فلسطين حسب النشاط الاقتصادي للربع الثالث 2018 (نسبة مئوية %)



شكل 4-2: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (ألف شخص) (الربع الثالث 2018)



وراجع الصندوق رقم 1 في العدد (53) الذي يوضح أن ارتفاع بطالة الإناث المتعلمات يعود إلى الارتفاع الكبير في نسبة مشاركة المتعلمات في سوق العمل).

يعرض الشكل 3-2 التوزيع القطاعي للعاملين (بما فيهم العاملين في إسرائيل والمستعمرات) في الربع الثالث 2018. بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات نحو 34% من الإجمالي ولكنها ترتفع إلى 53% في قطاع غزة. كما بلغت نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد 24% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية ولكن أقل من 4% في قطاع غزة، في حين تقاربت نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في كل من الضفة والقطاع، (حوالي 22%).

البطالة

بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 445.8 ألف شخص في الربع الثالث 2018. أما معدّل البطالة (أي نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) فلقد وصل إلى 32%، وهو ما يمثل ارتفاعاً بمقدار نقطتين مئويتين عما كان عليه في الربع المناظر 2017 ولكنه أقل بنحو 0.7 نقطة مئوية عن الربع السابق. وجاء الارتفاع في معدل البطالة في فلسطين بين الربعين المتناظرين نتيجة ارتفاعها في قطاع غزة. إذ أن البطالة ارتفعت هناك في أواسط الذكور والإناث بين الربعين بمقدار 8 نقاط مئوية، في حين انخفضت بين الذكور والإناث في الضفة الغربية بمقدار 1.6 نقاط (انظر الجدول 1-2).

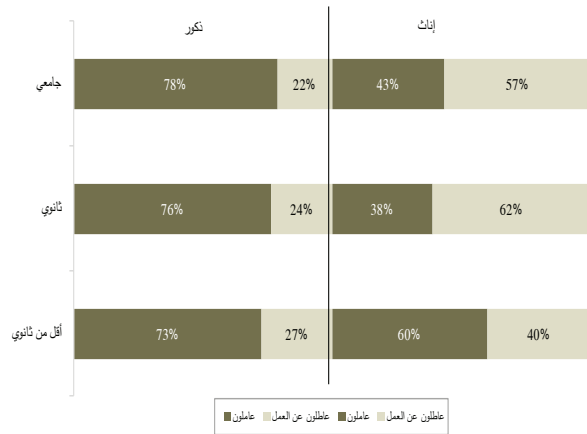
جدول 1-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

المنطقة	الجنس	ر3، 2017	ر2، 2018	ر3، 2018
الضفة الغربية	ذكور	15.4	16.0	14.0
	إناث	34.2	31.8	32.1
	المجموع	18.9	19.1	17.3
قطاع غزة	ذكور	39.4	44.5	46.3
	إناث	71.1	78.3	78.0
	المجموع	46.9	53.7	54.9
فلسطين	ذكور	24.2	26.4	25.5
	إناث	50.4	53.7	54.0
	المجموع	29.6	32.4	31.7

من بين أبرز مواصفات البطالة في فلسطين بشكل عام التالي: (1) أن البطالة مرتفعة في أواسط الشباب مقارنة بمستواها العام: بلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 48%، (80% عند الإناث و41% عند الذكور). وهذا يؤشر على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الشكل 4-2 وراجع الصندوق عن "مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل" في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب). (2) أن البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 5-2): بلغ معدّل البطالة في الربع الثالث 2018 نحو 27% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما بلغ 22% عند ذوي التعليم الجامعي. أما بالنسبة للإناث فإن معدل بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 57% مقابل 40% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من ثانوي (انظر الشكل 5-2).

الأجور

شكل 2-5: نسب العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي والجنس (%) (الربع الثالث 2018)



جدول 2-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثالث 2018) (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	110.4	100.0
قطاع غزة	60.2	39.4
إسرائيل والمستعمرات	243.7	250.5
المجموع	125.3	100.0

مع الربع المناظر 2017 فإن نسبة الذين يتقاضون أجرا أقل من الحد الأدنى في الربع الثالث 2018 شهدت انخفاضا بمقدار 7 نقاط مئوية، ولكن متوسط الأجر الشهري لهؤلاء انخفض أيضا من 839 شيكل الى 782 شيكل.

عمالة الأطفال

ارتفعت نسبة عمالة الأطفال في الربع الثالث 2018 في فلسطين مقارنة مع الربع الثاني بشكل طفيف ووصلت إلى 3.1% (من إجمالي عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-17 سنة) مقارنة مع 2.5% في الربع السابق. وتوزعت النسبة بين 4.3% في الضفة الغربية مقابل 1.3% فقط في قطاع غزة.

بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين من فلسطين 125.3 شيكل في الربع الثالث 2018. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تباينا كبيرا، أولاً بين متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. وثانياً، بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (انظر الجدول 2-2).

تُشير الأرقام إلى أن متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو أربعة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إن الهوية تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط. والأجر الوسيط له دلالة أفضل من الأجر المتوسط، لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه، في حين يخفي الأجر المتوسط التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض. يلاحظ أن متوسط الأجر في قطاع غزة يعادل نحو نصف متوسط الأجر في الضفة، ولكن وسيط الأجر في قطاع غزة يبلغ نحو 40% فقط من وسيط الأجر في الضفة الغربية (انظر الجدول 2-2).

ارتفع متوسط الأجر اليومي لكافة العاملين بمقدار 1.3 شيكل بين الربع الثاني 2018 والربع الثالث 2018، نتيجة ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية (بمقدار 2.5 شيكل) بينما انخفض في إسرائيل والمستعمرات (4.2 شيكل) وانخفض في قطاع غزة (2.4 شيكل). ولم يختلف الأجر الوسيط اليومي للعاملين من فلسطين بين الربع الثاني 2018 والربع الثالث 2018 في الضفة الغربية بينما ارتفع للعاملين في إسرائيل والمستعمرات (بمقدار 0.5 شيكل) وانخفض في قطاع غزة (بمقدار 2.9 شيكل).

الحد الأدنى للأجور

بلغت نسبة الذين يتقاضون أجرا شهريا أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الثالث 2018 نحو 31% (35% بين الإناث، و31% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 782 شيكل. أما عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإن 11% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجرا أقل من الحد الأدنى مقابل 84% في قطاع غزة (انظر الجدول 2-3). أما عند المقارنة

جدول 2-3: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر في القطاع الخاص وعدد ومتوسط أجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات) الربع الثالث 2018

معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من 1,450 (شيكل)	عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من 1,450 (ألف شخص)			عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)					
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين			
1,101	1,007	1,181	24	11	13	226	35	191	الضفة الغربية
679	498	689	74	4	70	89	7	81	قطاع غزة
782	873	766	98	15	83	314	42	272	فلسطين

صندوق 1: رأس المال البشري في فلسطين: نصف ما يمكن أن يكون عليه!

أي قياس كيف يعكس التحسن الصحي للفرد مثلاً على قيمة ما يقوم بانتاجه. تم هنا الإستفادة من الدراسات التجريبية العديدة "ترجمة" المؤشرات النوعية للتعليم والصحة إلى نسب وأرقام تتعلق بانتاجية العمل في الدول المختلفة. على سبيل المثال، وجدت الدراسات التجريبية أن كل سنة تعليم اضافية تؤدي إلى زيادة الإحراز (زيادة الإنتاجية) بمقدار 8%. أما بالنسبة للصحة فإن المعلومات التجريبية تؤسس لعلاقة بين الصحة والإحراز. وهي تربط بشكل خاص بين اطوال الأفراد، التي تعكس تراكم الهزات الصحية التي مروا بها خلال فترة الطفولة والمراهقة، وبين الإحراز أو الإنتاجية. أخيراً، بالنسبة لمؤشر "البقاء" فإن إنتاجية العمل المتوقعة يتم تخفيضها بكسر يعادل معدل البقاء.

الخطوة الثانية هي في إيجاد طريقة لجمع تأثير المؤشرات الفرعية الثلاثة على انتاجية العمل معا بهدف التوصل الى مؤشر جمعي واحد يسمح بالمقارنة عبر الزمن وبين الدول. تم لهذا الغرض أخذ مساهمة كل مؤشر في انتاجية العمل بشكل نسبي مقارنة مع الوضع الأمثل. على سبيل المثال، الوضع الأمثل للتعليم هو أن تمر كل طفلة بـ 14 سنة تعليم (نوعي) حين تبلغ 18 سنة من العمر. الآن، إذا كان عدد سنوات التعليم الفعلية للطفلة 9 فقط يتوقع لانتاجيتها أن تكون عند البلوغ أقل بمقدار 40% من الإنتاجية المثلى.⁴ اعتماداً على هذا المنهج يصبح بالإمكان وضع مؤشر جمعي لرأس المال البشري يقيس نسبة الخسارة في إنتاجية العمل المستقبلي نتيجة عدم كفاية شروط التعليم والصحة مقارنة بالوضع الأمثل، والوضع الأمثل هو حين يقضي كافة الأطفال 14 سنة دراسة نوعية قبل بلوغهم 18 سنة، وحيث يسود معدل بقاء البالغين بنسبة 100%، وحيث يبلغ معدل التقرم صفر بالمائة. وتراوح قيمة هذا المؤشر، الذي تم تقديره لنحو 157 دولة بين 90% في أفضل الدول و30% في أدناها.

رأس المال البشري في فلسطين

يسجل الجدول 1 ملخصاً لأرقام رأس المال البشري في فلسطين كما توصلت لها دراسة البنك الدولي. بلغ المؤشر في فلسطين 55%، وهو ما يعني أن الطفل والطفلة الذين يولدون في فلسطين اليوم ستكون إنتاجيتهم عندما يبلغون 18 سنة من العمر 55% فقط من مستوى الإنتاجية الممكن في حال تمتعوا بتعليم تام وبصحة كاملة. لاحظ أولاً أن المؤشر أفضل بالنسبة للإناث، إذ يبلغ 58% مقارنة مع 53% للذكور. وهذا ناتج عن أدائهن الأفضل في كافة المؤشرات الفرعية، وبشكل خاص في معدل البقاء حتى 60 سنة وفي التقييم التعليمي. وتفوق الإناث في مؤشر رأس المال البشري في فلسطين متساوق مع ماهو الحال عليه في كافة الدول تقريباً.⁵

الملاحظة الثانية أن مؤشر رأس المال البشري في فلسطين أدنى من متوسط قيمة المؤشر في دول المينا، ولكنه أعلى من المتوسط في دول الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط التي تنتمي لها فلسطين كما يوضح الجدول. وهذا يعني أن أداء فلسطين أفضل هنا مما يمكن توقعه من متوسط مستوى الدخل فيها. من ناحية ثانية فإن المؤشر في فلسطين قريب من مستواه في الأردن (56%) ولبنان (54%)، ولكنه أعلى بنسبة ملحوظة من مستواه في تونس (51%) والمغرب (50%). ويعود أهم أسباب ذلك إلى ارتفاع متوسط سنوات

يلعب رأس المال البشري، أي الطاقات الفيزيائية والذهنية للسكان في بلد ما، دوراً أساسياً في النمو الإقتصادي طويل الأمد. ولكن الإستثمار في رأس المال هذا لا يحظى دائماً بالأولوية لدى المسؤولين، نظراً لأن عوائد الإستثمار في تنمية الطاقات البشرية لا تظهر على المدى القصير ولا تنعكس بشكل مباشر في زيادة شعبية السياسيين وحصد المزيد من الأصوات في الإنتخابات. ولتجاوز هذا القصور، وتأكيداً لأهمية الإستثمار في الإنسان، عمل البنك الدولي على تطوير مؤشر مركب جديد أطلق عليه اسم "مؤشر رأس المال البشري" (HCI). وهذا المؤشر قريب الشبه من المؤشر الآخر الذي طوره البنك، "مؤشر التنمية البشرية" (HDI)، والذي بات مؤشراً معتمداً في المحافل الدولية وفي دراسات التنمية.¹

مؤشر رأس المال البشري²

يقيس هذا المؤشر رأس المال البشري الذي يتوقع أن يمتلكه طفل يولد اليوم حين يبلغ 18 سنة من العمر بظل الشروط الصحية والتعليمية السائدة حالياً في الدولة التي يعيش فيها. والهدف من صياغة المؤشر تكميم وتوضيح كيف تؤثر الإستثمارات في الصحة والتعليم على إنتاجية العاملين في المستقبل. والمؤشر مركب من ثلاثة مؤشرات فرعية:

- معدل البقاء (Survival): نسبة الأطفال الذين يستمرون على قيد الحياة بعد سن الخامسة من العمر، أو معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة.
- التعليم. عدد سنوات التعليم التي يحصل الطفل عليها بالمتوسط بين سن 4 و18 سنة. متوسط سنوات التعليم هذا يتم ترجيحه على ضوء نتائج اختبارات كفاءة تعلم التلاميذ الدولية (مثل البرنامج الذي يعرف باسم "بيزا" (PISA) والذي ترعاه منظمة التعاون والتطوير الإقتصادي).³ مقياس التعليم على ذلك يدمج بين "كمية" ونوعية التعليم، ويأخذ في الإعتبار نسبة الإلتحاق بالمدارس في كل مرحلة تعليمية على حدة، بدءاً من الصفوف التمهيديّة (لذوي الأعمار 4-5 سنوات) وانتهاءً بالصفوف الثانوية العليا (15-18 سنة).
- الصحة: يتكون مؤشر الصحة من مقياسين فرعيين. الأول هو معدل البقاء للبالغين، أي نسبة الأشخاص الذين يبلغ عمرهم 15 سنة والذين يتوقع لهم أن يصلوا إلى 60 سنة من العمر. وهذا مقياس تقريبي للأمراض غير المميتة التي سيعاني منها الأطفال المولودون اليوم عندما يكبرون بظل الشروط الصحية السائدة. المقياس الثاني هو معدل التقرم (Stunting Rate)، أي نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين تقل أطوالهم بالنسبة إلى أعمارهم عن انحرافين من وسيط طول الأطفال الطبيعيين. وهذا المؤشر هو تقريب للبيئة الصحية التي مر بها الجنين والرضيع، وهو يلخص المخاطر الصحية التي يتوقع أن يعاني منها الأفراد في سنواتهم الأولى، والتي يمكن أن يكون لها نتائج وخيمة على حياتهم ورفاههم بعد البلوغ.

تكميم وتجميع المؤشرات الفرعية في مؤشر واحد

بعد اختيار المتغيرات المناسبة التي تؤثر في القدرة البشرية على العمل، أي على إنتاجيته العمل، فإن تشييد المؤشر الجمعي يتطلب خطوتين أساسيتين. الخطوة الأولى هي تكميم أثر كل مؤشر فرعي على الإنتاجية،

1- أنظر مراجعة مكونات "مؤشر التنمية البشرية" وتطبيقاته في فلسطين والأردن في العدد 44 من المراقب.

2 Methodology for a World Bank Human Capital Index. Policy Research Working Paper No 8593. Sep 2018. <http://documents.worldbank.org/curated/en/300071537907028892/pdf/WPS8593.pdf>

3- أنظر مراجعة تقرير "بيزا" عن كفاءة التعليم في العالم العربي وفي دول المينا في العدد 26 والعدد 34 من المراقب.

4- الطفلة في هذا المثال تعاني من فقدان 5 سنوات تعليم، وبافتراض أن كل سنة تعليم تزيد الإنتاجية بمقدار 8%، إذن انتاجية هذه الطفلة ستكون 40% أقل من الإنتاجية المثلى عند بلوغها 18 سنة.

5- يلاحظ التقرير أنه كلما كانت الدولة أكثر فقراً كلما كانت الفجوة في قيمة مؤشر رأس المال البشري بين الإناث والذكور أضيق.

وكفاءة التعليم⁶ وهذا بحد ذاته يؤشر إلى المجال الذي يتوجب أن تنصب عليه جهود التطوير بهدف رفع الكفاءة البشرية لقوة العمل الفلسطينية في المستقبل.

6- يتم حساب عدد السنوات المرجحة بنوعية التعليم عبر ضرب عدد سنوات التعليم (11.5) مع علامة تلاميذ فلسطين بإختبارات التعلم بالنسبة إلى العلامة القصوى التي حققها تلاميذ أفضل بلد (412/625 = 0.659).

الجدول 1: مكونات ومعدل رأس المال البشري في فلسطين وفي دول المينا والشريحة الدنيا من دول الدخل المتوسط

دول الشريحة الدنيا للدخل المتوسط	متوسط دول المينا	فلسطين			المكون 1: البقاء
		ذكور وإناث	إناث	ذكور	
0.961	0.984	0.979	0.981	0.977	احتمال البقاء حتى سن الخامسة (2017)
10.4	11.5	11.4	11.6	11.2	المكون 2: التعليم
391	408	412	424	399	عدد سنوات التعليم المتوقعة (2016)
					علامة التقييم التعليمي* (2011)
0.807	0.906	0.888	0.908	0.867	المكون 3: الصحة
0.730	0.847	0.926	0.934	0.919	معدل البقاء (15 إلى 60 سنة) (2017)
0.48	0.57	0.55	0.58	0.53	أطفال تحت 5 سنة دون تقزم (2014)
					مؤشر رأس المال البشري

ملاحظة: السنوات تعود فقط على الأرقام والنسب الخاصة بفلسطين.
*العلامة الدنيا هي 300 والقصوى 625.

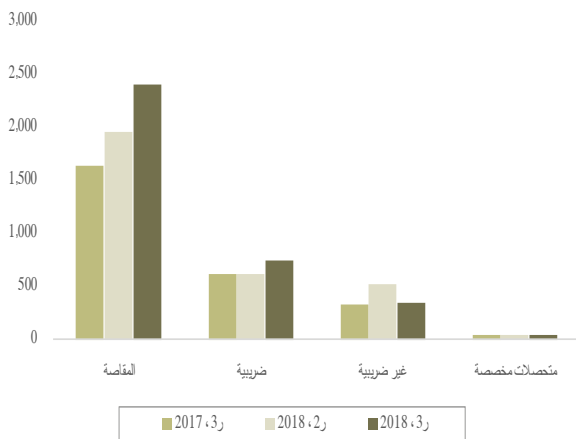
http://databank.worldbank.org/data/download/hci/HCI_2pager_PSE.pdf

<http://www.worldbank.org/en/publication/human-capital>

3- المالية العامة¹

الإيرادات العامة

شكل 1-3: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)



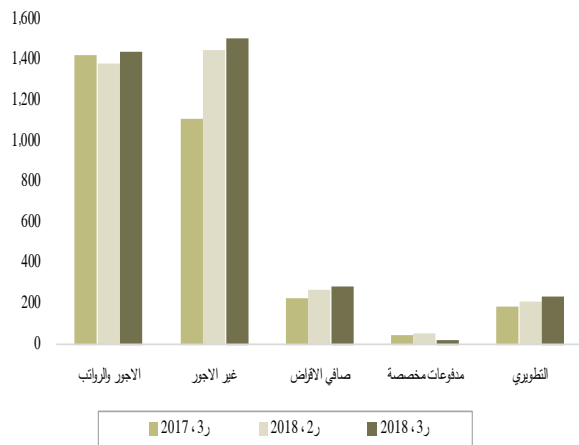
شكلت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 117.4% من الإنفاق العام الفعلي خلال هذا الربع مقارنة بنحو 107.7% خلال الربع السابق. ولكن النسبة تنخفض إلى نحو 96% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال الربع الثالث (أي من الإنفاق على أساس الالتزام)، مقارنة بنحو 91% في الربع السابق.

شهد الربع الثالث من العام 2018 ارتفاع صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 12.8% مقارنة بالربع السابق ونحو 35% مقارنة بالربع المناظر 2017، لتبلغ ما يقارب 4.1 مليار شيكل². ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة إيرادات المقاصة بنحو 23% و 47% على الترتيب، لتبلغ ما يقارب 2.4 مليار شيكل، بالإضافة إلى ارتفاع المنح والمساعدات الخارجية المقدمة خلال هذا الربع بنحو 24% و 55%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي، لتبلغ حوالي 693 مليون شيكل (أنظر الجدول 1-3). وعلى العكس من ذلك فقد انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنحو 5.5% مقارنة بالربع السابق، ولكنها جاءت أعلى بنحو 14% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.1 مليار شيكل. وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة كبيرة (35%) مقارنة بالربع السابق، علماً بأنها كانت أعلى بنحو 4.6% مقارنة بالربع المناظر. أما الإيرادات الضريبية فقد ارتفعت بنحو 18% و 19% مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، لتبلغ نحو 737 مليون شيكل (أنظر الشكل 1-3).

1- مصدر البيانات في هذا الجزء من المراقب هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2018: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أيلول، 2018).
2- تجدر الإشارة إلى أن الإرجاعات الضريبية في الربع الثالث 2018 بلغت نحو 123 مليون شيكل مقارنة بنحو 78 مليون في الربع السابق..

النفقات العامة

شكل 2-3: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)



الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية خلال الربع الثالث 2018، إلى عجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 85.5 مليون شيكل. وساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تحويل هذا العجز إلى فائض بقيمة 607.8 مليون شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل نحو 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي. أما عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فبلغ 1,266.0 مليون شيكل، وقد ساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 572.7 مليون شيكل خلال نفس الفترة (أنظر الشكل 3-3).

الدين العام الحكومي

استقر الدين العام الحكومي نهاية الربع الثالث 2018 عند نفس مستواه في الربع السابق تقريباً ليلغ 8.6 مليار شيكل،

ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثالث 2018 بنحو 3.1% و15.3% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي، ليلغ حوالي 3.3 مليار شيكل نتيجة ارتفاع معظم بنود الإنفاق. إذ ازداد الإنفاق الفعلي على الأجور والرواتب بنحو 4% و2%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليلغ حوالي 1.4 مليار شيكل. كما ارتفع الإنفاق على بند غير الأجور بنحو 4% و35%، خلال نفس الفترة، ليصل إلى 1.5 مليار شيكل. أيضاً، ارتفع صافي الإقراض بنسبة 7% و19%، على الترتيب، ليلغ 286.2 مليون شيكل. أخيراً، ازداد الإنفاق التطويري بنحو 10% و23% بين الربعين المتلاحقين والمتناظرين على التوالي ليصل إلى 232.4 مليون شيكل (أنظر الشكل 2-3).

شكل الإنفاق العام الفعلي نحو 26% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2018 مقارنة مع 27% في الربع السابق. كذلك شكل الإنفاق العام الفعلي نحو 81% من الإنفاق العام المستحق (على أساس الالتزام) خلال هذا الربع، مقارنة بنحو 84% في الربع السابق.

المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثالث 2018 حوالي 724.7 مليون شيكل، مقارنة بنحو 578.6 مليون شيكل في الربع السابق ونحو 975 مليون في الربع المناظر 2017. وشكلت هذه المتأخرات حوالي 18% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال هذا الربع. وتوزعت المتأخرات بين متأخرات الأجور والرواتب (129.2 مليون شيكل)، ومتأخرات غير الأجور (478.2 مليون)، ومتأخرات النفقات التطويرية (161.7 مليون)، ومتأخرات المدفوعات المخصصة (28 مليون شيكل). ولقد قامت الحكومة خلال هذا الربع بسداد حوالي 72.4 مليون شيكل من متأخرات الارجاعات الضريبية (أنظر الجدول 2-3).

جدول 1-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2018			2017		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
دعم للموازنة	640	283.8	329.5	712.9	482.1	522
منح عربية	113	94.9	111.5	205.5	236.3	303.7
الدول المانحة	527	188.9	218	507.4	245.8	218.3
التمويل التطويري	217.5	118	118	178	77.8	171.3
اجمالي المنح والمساعدات	857.5	401.8	447.5	890.9	559.9	693.3

جدول 2-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

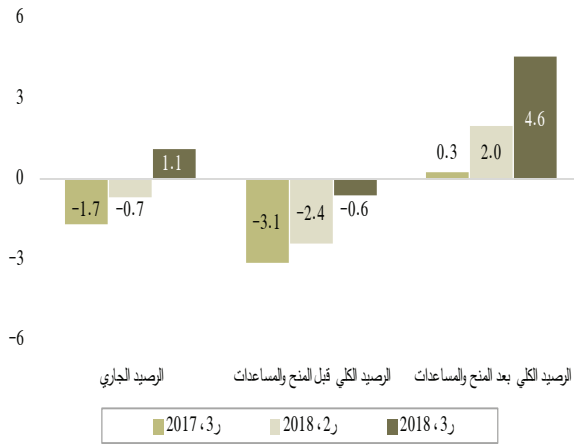
البيان	2018			2017		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إرجاعات ضريبية	84.1	(0.4)	9.3	(23.3)	(50.3)	(72.4)
الأجور والرواتب	111.5	(118.1)	457.9	116.8	126.1	129.2
نفقات غير الأجور	292.1	390.1	388.6	560.3	389.1	478.2
النفقات التطويرية	59.3	66.2	119.4	155.4	122.4	161.7
مدفوعات مخصصة	115.5	(0.9)	(0.2)	0.6	(8.7)	28
إجمالي المتأخرات	662.5	336.9	975.0	809.8	578.6	724.7

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

2018		2017					البيان
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
4,785.5	4,860	4,913.9	5,224	5,283.7	5,155.1	5,291	الدين الحكومي المحلي
4,734.8	4,809.2	4,863.1	5,171.7	5,231.4	5,102.8	5,238.7	المصارف
50.7	50.8	50.8	52.3	52.3	52.3	52.3	مؤسسات عامة
3,784.3	3,777.7	3,674.2	3,625.7	3,668.6	3,578.3	3,818.1	الدين الحكومي الخارجي
8,569.8	8,637.6	8,588	8,849.7	8,952.3	8,733.5	9,109.1	الدين العام الحكومي
65.7	81.9	43.1	57.2	46.2	80.3	93.7	الفوائد المدفوعة
%16.1	%16.5	%16.6	%17.5	%17.9	%17.4	%18.6	الدين العام/الناتج المحلي الاسمي

* تختلف هذه النسب بشكل بسيط عند احتساب الارقام بالدولار الامريكي، نتيجة تأثير سعر الصرف.

شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)



وهذا يعادل 16% من الناتج المحلي الإجمالي³. وتوزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 56%، مقابل دين خارجي بنحو 44%. وبلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 65.7 مليون شيكل، وهي فوائد مدفوعة على الدين المحلي فقط (راجع الجدول 3-3).

3- انخفضت مديونية الحكومة مقومةً بالدولار نهاية الربع الثالث 2018 بنحو 0.5% مقارنةً بنهاية الربع السابق، لتبلغ حوالي 2,355.7 مليون دولار..

صندوق 2: سكان فلسطين 2050: المطلوب 2 مليون وظيفة جديدة!

1981-1976 إلى 6.23 طفل في 1996. وتوزع هذا الأخير بين 7.4 في القطاع و5.6 في الضفة. وهبط المعدل مزيداً إلى 4.06 في العام 2013، موزعاً بين 4.5 في القطاع و3.7 في الضفة. ويرتبط معدل خصوبة المرأة بشكل وثيق بمستوى تعليمها، كما هو واضح في الجدول 1.

جدول 1: متوسط معدل الخصوبة الكلي للمرأة في فلسطين بالعلاقة مع مستوى التعليم، طفل/سنة (1996)

تعليم أقل من الثانوي	تعليم ثانوي	تعليم أعلى من الثانوي
6.62	5.57	4.72

سيناريوهات تقدير نمو السكان

تضع الدراسة ثلاثة سيناريوهات لتطور عدد سكان فلسطين حتى العام 2050.

- السيناريو الأول: يفترض هذا السيناريو استمرار معدل الخصوبة بنفس مستواه الحالي (4.06) في المستقبل أيضاً. وهذا بطبيعة الحال افتراض مستبعد الحدوث، والهدف من السيناريو يقتصر على توفير أرقام للمقارنة.
- السيناريو الثاني (المتوسط) يفترض حدوث انخفاض تدريجي في الخصوبة من 4.06 إلى 2.17 في 2050 وهذا معدل أعلى بقليل جداً

قام صندوق السكان التابع للأمم المتحدة (UNFPA)، بالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء، بإصدار دراسة بعنوان "فلسطين 2030: التغيير السكاني فرص للتنمية". وتوفر الدراسة توقعات لتطور عدد السكان ولسوق العمل في فلسطين حتى العام 2050، وهو ما سنقدم عرضاً له في هذا الصندوق¹.

يعتمد تطور عدد السكان في بلد ما على ثلاثة عوامل: معدل الخصوبة الكلي، وتوقع عدد سنوات الحياة للأفراد عند الولادة، وأخيراً صافي الهجرة الدولية (أي الفرق بين المهاجرين من وإلى الدولة المعنية).

الخصوبة في فلسطين

يقيس معدل الخصوبة الكلي (TFR) متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة خلال حياتها². انحدر معدل الخصوبة الكلي في فلسطين بشكل حاد خلال العقود الماضية، من 7.91 طفل بالمتوسط خلال الفترة

1 Palestine 2030, Demographic Change: Opportunities for Development.

<https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Palestine%202030%20Full%20Report%20English.pdf>

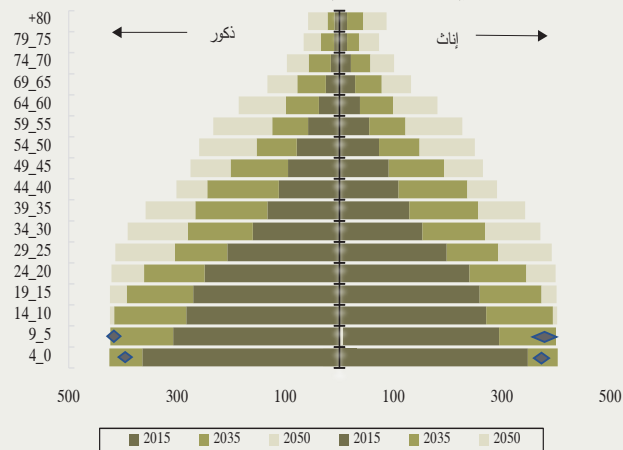
2- هذا التعريف يشترط أولاً، أن المرأة هذه تظل على قيد الحياة منذ ولادتها وحتى انتهاء حياتها الإنجابية. وثانياً، أنها تمر بكافة المراحل العمرية التي ترافق مع متوسطات معرفة للإنجاب. لاحظ أن 2.1 طفل/بالسنة هو معدل الخصوبة الكلي الذي يطلق عليه اسم "معدل خصوبة التعويض"، أي المعدل الذي يضمن بقاء عدد السكان ثابت على حاله (بظل ثبات العوامل الأخرى).

سوف ترتفع من نحو 60% إلى أكثر من 75% بين العامين 2015-2020 (من 2.9 مليون شخص إلى 7.2 مليون). وهذا خبر طيب بالطبع للإقتصاد الفلسطيني، نظراً لأن ارتفاع النسبة يتيح امكانية تخفيض معدل الإعالة، ويرفع من عدد ونسبة القادرين على العمل والإنتاج في الإقتصاد.

القوى العاملة 2050: 3.8 مليون عامل

القوى العاملة هي ذلك الجزء من القوة البشرية التي ترغب بالعمل (سواء كانت تعمل فعلياً أم تبحث عن عمل). ونسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية هي ما يعرف بإسم نسبة المشاركة. افترضت الدراسة أن نسبة مشاركة الذكور في سوق العمل في فلسطين، المرتفعة أصلاً (نحو 72%)، سوف تستمر في المستقبل أيضاً. ولكن نسبة مشاركة الإناث، المتدنية حالياً (نحو 20%) سوف ترتفع تدريجياً إلى 28% في 2030 وإلى 32% في 2050. كما تم الأخذ بعين الإعتبار زيادة نسبة الأفراد الذين سيواصلون دراستهم الثانوية والجامعية وهو ما يؤدي إلى تأخر دخولهم إلى سوق العمل. تستنتج الدراسة، على أرضية هذه الفرضيات، أن القوى العاملة في فلسطين سوف تزداد من نحو 1.3 مليون في 2015 إلى قرابة 3.8 مليون في 2050. وعلى ذلك فإن فرص العمل التي يتوجب خلقها سنوياً، لإمتصاص هذه الزيادة، ستبلغ 58 ألف (بين 2015-2030) وترتفع إلى 72 ألف (بين 2030-2035) لتستقر على 76 ألف بعد ذلك. بكلمات أخرى، سوف يحتاج الإقتصاد الفلسطيني إلى خلق أكثر من 2 مليون وظيفة جديدة لإمتصاص الداخلين الجدد إلى سوق العمل بين 2015-2050. وهذا الرقم لا يأخذ بالحساب فرص العمل اللازمة لتشغيل العاطلين عن العمل الآن! إن زيادة القوى العاملة بما يقارب الضعفين يمثل تحدياً قوياً، ويعبر في الوقت ذاته عن فرصة تاريخية لكسر حلقة الركود والتخلف، ذلك لأن القوى العاملة الكفؤة هي في النهاية العامل الأكثر أهمية للنمو والتطور. وتدل تقديرات صندوق النقد الدولي على أن تشغيل كل الداخلين الجدد إلى سوق العمل يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بمقدار 50% مع 2030 ومضاعفته بمقدار ثلاث مرات تقريباً مع 2050.³

شكل 1: توزيع عدد السكان في الفئات العمرية المختلفة للذكور والإناث في 2015 والأعوام 2035 و2050 (سيناريو 2)



ملاحظة: النقاط • تمثل تراجعاً في عدد الأشخاص في الفئة العمرية 0-9 سنة في العام 2050 مقارنة مع 2035.

جدول 2: عدد سكان فلسطين تبعاً لفرضيات السيناريوهات الثلاثة بين 2015-2050 (ألف نسمة)

2050	2045	2040	2035	2030	2025	2020	2015	
11,893	10,509	9,279	8,184	7,196	6,294	4,572	4,752	السيناريو 1 (خصوبة ثابتة)
9,519	8,944	8,298	7,610	6,900	6,175	5,448	4,752	السيناريو 2 (انحدار حاد بالخصوبة)
10,707	9,753	8,798	7,901	7,051	6,236	5,460	4,752	السيناريو 3 (انحدار متهاود)

فقط من "معدل خصوبة التعويض". هذا الإنخفاض الملحوظ في الخصوبة ينتج عن عاملين. أولهما، انخفاض سنوي في خصوبة النساء ذوات التعليم الأدنى من الثانوي (بمقدار 1.3%)، والتعليم الثانوي (1.9%)، والتعليم الأعلى (2.5%). ثانيهما، ارتفاع في نسبة النساء ذوات التعليم الأعلى من الثانوي على حساب النساء ذوات التعليم الأقل من الثانوي.

• يفترض السيناريو الثالث أن الخصوبة ستخفض من 4.06 إلى 3.44 وذلك بتأثير العامل الثاني فقط من العاملين المذكورين في السيناريو السابق. وهذا يعني أن خصوبة النساء تظل ثابتة خلال الفترة على المستويات التالية: عند ذوات التعليم الأدنى من الثانوي (4.54)، والتعليم الثانوي (3.95)، والأعلى من الثانوي (3.30).

من جهة أخرى تفترض الدراسة أن عدد سنوات الحياة المتوقعة للأفراد في فلسطين سوف يرتفع عند الذكور (من 71.8 سنة إلى 74.9) وعند الإناث (من 74.7 سنة إلى 80.9) في السيناريوهات الثلاثة بين 2014 و2050. أخيراً، تفترض الدراسة أن صافي الهجرة الدولية إلى الضفة والقطاع سيبلغ الصفر خلال الفترة في السيناريوهات الثلاثة أيضاً. يُلخص الجدول رقم 2 أعداد سكان فلسطين المتوقعة تبعاً لفرضيات السيناريوهات الثلاثة.

يمكن استخلاص ملاحظتين من أرقام الجدول 2:

• أن عدد سكان فلسطين سوف يتضاعف (تبعاً للسيناريو الثاني) ويصل إلى نحو 9.5 مليون نسمة خلال فترة لا تزيد على 35 سنة (بين 2015 و2050)، على الرغم من إنحدار معدل الخصوبة بمقدار النصف. ويعود السبب في استمرار زيادة السكان بنسبة مرتفعة على الرغم من هبوط الخصوبة إلى ما يعرف بإسم "الزخم السكاني" (Population Momentum)، طبيعة هيكل الأعمار في بداية الفترة، حيث هناك نسبة كبيرة من صغار السن (40% من السكان اعمارهم أقل من 15 سنة)، وهو ما يعني أن عدد اللواتي سوف يبلغن سن الإنجاب سيكون مرتفعاً في السنوات اللاحقة.

• أن عدد السكان المتوقع في 2050 قريب في السيناريوهين الثاني والثالث، إذ لا يتجاوز الفرق بينهما 12%. وهذا على الرغم من أن السيناريو الثالث لا يفترض انخفاض معدلات الخصوبة ولكن فقط ارتفاع في نسبة المتعلمات. وهذا بالطبع مؤشر إضافي على أهمية تعليم الإناث وأثر ذلك على زيادة السكان.

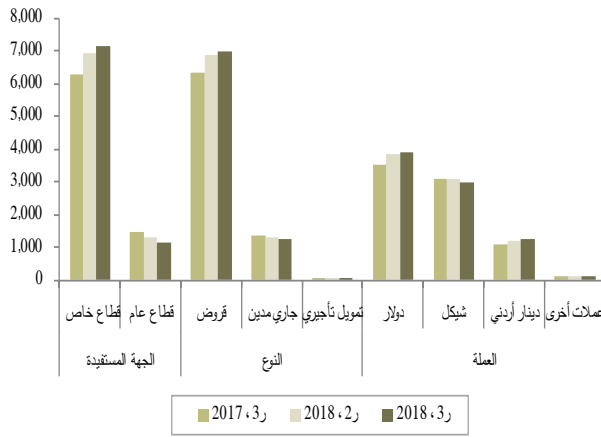
القوة البشرية 2050: 7 مليون شخص

سيطرأ تغير جوهري على بنية أعمار سكان فلسطين في المستقبل بسبب انخفاض معدل الخصوبة. ويوضح الشكل 1 هرم الأعمار للسكان حالياً (2015) وفي 2035 و2050. ويلاحظ مباشرة من الشكل أن الهرم في 2015 حاد الرأس مع قاعدة عريضة نسبياً، وهو ما يعكس أن نحو 40% من السكان اعمارهم أقل من 15 سنة، وأن كبار السن عددهم محدود. ولكن، ومع مرور الزمن سيتوسع وسط الهرم على حساب قاعدته، كما سوف تصبح ذروته أقل حدة. ويعود السبب في هذا التغير الهيكلي إلى أن القوى البشرية في فلسطين (أي السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة) سوف تزداد على معدل يفوق معدل الزيادة في عدد السكان، وعلى تحسن عدد سنوات الحياة المتوقعة. وتشير الأرقام إلى أن نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة من إجمالي عدد السكان

3 Cited in IMF: West Bank and Gaza- Report to the AD HOC Liaison Committee, August 31, 2017. P. 12

4- القطاع المصرفي¹

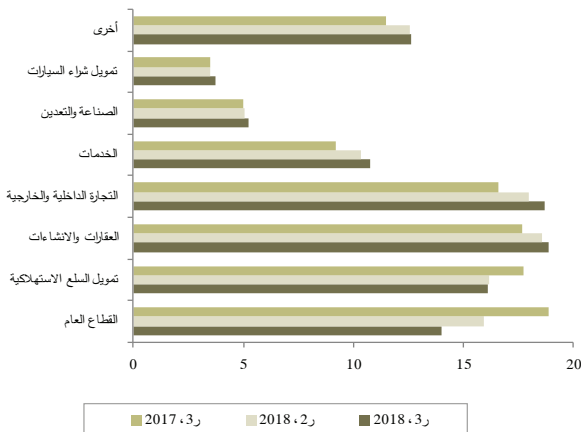
شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



كذلك سيطرت الضفة الغربية على معظم هذه التسهيلات بحصة بلغت نحو 86% من إجمالي الائتمان المقدم، مقارنة مع 14% حصة قطاع غزة. كما شهد الربع الثالث من العام 2018 تزايداً في سيطرة القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية لتستحوذ على نحو 84% منها، مقارنة بنحو 15% حصة الجاري مدين. وعلى صعيد العملة، استحوذ الدولار الأمريكي على نحو 47% من إجمالي المحفظة الائتمانية خلال الربع الثالث 2018، مقارنة بنحو 36% حصة الشيك الاسرائيلي، ونحو 15% للدينار الأردني، فيما ظلت حصة العملات الأخرى مستقرة عند نحو 2% (انظر شكل 4-1).

تركز الارتفاع المتحقق في التسهيلات الائتمانية بشكل رئيس، نتيجة للنمو في قيمة التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة بنسبة 5% (ما يعادل 68.5 مليون دولار)، وقطاع الخدمات بنسبة 5% (ما يعادل 39.2 مليون دولار)، إضافة لنمو التسهيلات الممنوحة لقطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 2% (ما يعادل 32.2 مليون دولار). كما ارتفع قطاع تمويل شراء السيارات بنسبة 7.5% وبما يعادل 21.6 مليون دولار (انظر شكل 4-2).

شكل 4-2: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع (%)



يعمل في فلسطين أربعة عشر مصرفاً مرخصاً من قبل سلطة النقد الفلسطينية نهاية الربع الثالث من العام 2018، منها سبعة مصارف محلية، وسبعة مصارف وافدة.² تقدم هذه المصارف خدماتها المصرفية من خلال 345 فرعاً ومكتباً، منها 286 في الضفة الغربية و59 في قطاع غزة.

اختتم القطاع المصرفي الربع الثالث من العام 2018 بارتفاع قيمة إجمالي أصول/خصوم المصارف المرخصة في فلسطين بنسبة 2.6% مقارنة بالربع الثاني من العام، لتصل إلى 16.2 مليار دولار. كما سجلت نمواً بنسبة 4.6% مقارنة بالربع المناظر (انظر الجدول 4-1).

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

2018		2017		البيان*
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني	
16,179.4	15,763.0	15,461.0	15,461.0	إجمالي الأصول
8,293.6	8,260.0	7,761.9	7,761.9	التسهيلات الائتمانية المباشرة
3,875.2	3,937.2	3,863.1	3,863.1	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
1,325.4	1,324.3	1,275.7	1,275.7	محفظة الاوراق المالية والاستثمارات
1,642.6	1,255.9	1,518.6	1,518.6	النقدية والمعادن الثمينة
1,042.4	985.5	1,041.7	1,041.7	الموجودات الأخرى
16,179.4	15,763.0	15,461.0	15,461.0	إجمالي الخصوم
12,194.2	11,992.6	11,526.8	11,526.8	ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**
1,863.9	1,819.7	1,804.6	1,804.6	حقوق الملكية
1,178.0	1,006.9	1,279.6	1,279.6	أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)
263.5	293.8	291.7	291.7	المطلوبات الأخرى
680.1	650.1	558.3	558.3	المخصصات والاهتلاك

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

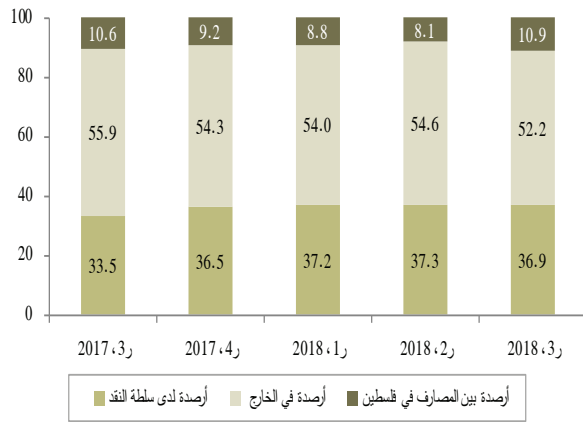
التسهيلات الائتمانية

استحوذت المحفظة الائتمانية خلال الربع الثالث من العام 2018 على نحو 51% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي مقارنة مع 52.4% في نهاية الربع الثاني من العام نفسه لتصل إلى 8,293.6 مليون دولار. وشكّلت التسهيلات الائتمانية نحو 68% من إجمالي ودائع الجمهور خلال الربع. وحصل القطاع الخاص على حصة الأسد من التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت محفظته الائتمانية نحو 7,134.1 مليون دولار (نحو 86% من إجمالي التسهيلات) مقابل 1,159.5 مليون دولار (نحو 14%) حصة القطاع العام.

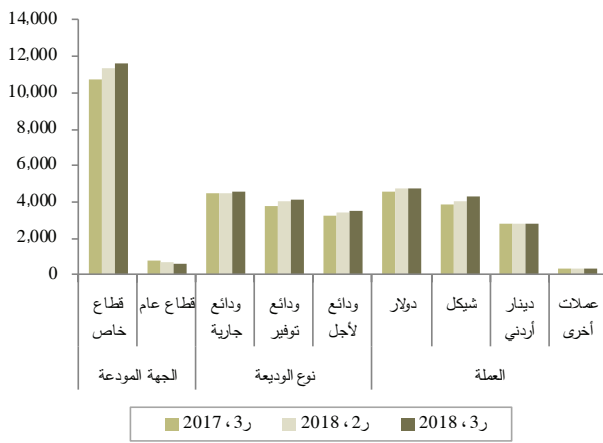
1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، تشرين الثاني 2018، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الارباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.
2- تمت عملية استحواد لبنك القدس على البنك الأردني الكويتي في شهر آب 2018، وبالتالي انخفض عدد المصارف إلى 14.

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

شكل 3-4: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف (%)



شكل 4-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



جدول 2-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

	2018		2017	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني
الإيرادات	176.3	170.7	163.3	163.3
صافي الفوائد	131.7	124.7	122.7	122.7
العمولات	29.1	29.6	30.2	30.2
أخرى	15.5	16.4	10.4	10.4
النفقات	130.5	128.1	121.9	121.9
النفقات التشغيلية	120.5	111.1	107.1	107.1
والمخصصات	10.0	17.0	14.8	14.8
الضريبة	45.8	42.6	41.4	41.4

* صافي الدخل = الإيرادات - النفقات

ارتفع الهامش على الدينار الأردني من 3.68% إلى 4.15%، وعلى الشيكل من 4.83% إلى 5.13%، بينما انخفض الهامش على الدولار من 3.59% إلى 3.43%. ويعكس ارتفاع الهامش تراجعاً، وإن كان ضئيلاً، في كفاءة الوساطة المالية في الجهاز المصرفي. (انظر شكل 4-5).

تراجعت قيمة الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف نهاية الربع الثالث من العام 2018 بنحو 1.6% لتبلغ 3,875.2 مليون دولار لتشكّل نحو أقل من ربع إجمالي أصول المصارف (24%). جاء هذا التراجع نتيجة لتراجع الأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 2.6%، كما تراجعت الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 6%. أما مقارنة بالربع المناظر من العام 2017 فتشير البيانات إلى نمو بنسبة 0.3% نتيجة لارتفاع الأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 10.4%، والأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 3.8% (انظر شكل 3-4).

الودائع

شهد الربع الثالث من العام 2018 ارتفاع إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي (المصرفية وغير المصرفية) بنسبة 3% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 13,372.2 مليون دولار، كما جاءت أعلى بنحو 4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2017. وقد استحوذت ودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) على نحو 91% من إجمالي الودائع خلال هذا الربع، مقارنة بنحو 9% حصّة الودائع المصرفية. وتظهر البيانات استمرار تركيز ودائع الجمهور في الضفة الغربية التي استحوذت على الحصّة الأكبر من هذه الودائع (نحو 90%)، مقابل نحو 10% حصّة قطاع غزة. جدير بالذكر أنّ القطاع الخاص ساهم بنحو 95% من هذه الودائع، مقابل 5% حصّة القطاع العام (انظر شكل 4-4).

وتوزعت ودائع الجمهور خلال الربع الثالث من العام 2018، بين ودائع جارية بنسبة 38%، وودائع آجلة بنسبة 29%، وودائع توفير بنسبة 34%. أما هيكل ودائع الجمهور من حيث عملة الإيداع فقد استمرت سيطرة الدولار على الحصّة الأكبر منها بنسبة 39%، مقابل نحو 35% حصّة الشيكل، ونحو 23% حصّة الدينار الأردني، فيما بلغت نحو 3% لباقي العملات.

أرباح المصارف

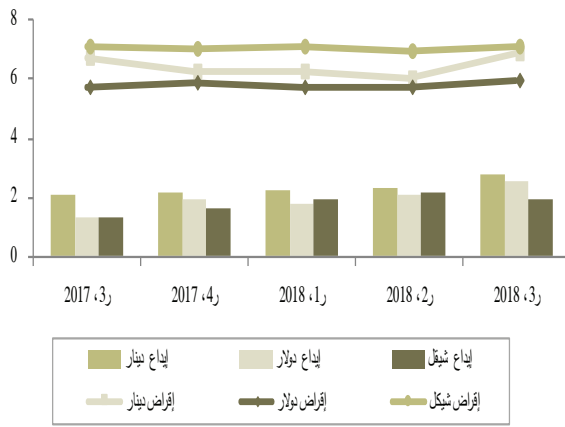
تشير البيانات المتعلقة بقائمة الدخل للجهاز المصرفي إلى تحسن إيرادات المصارف في الربع الثالث من العام 2018 بنسبة 3% مقارنة بالربع الثاني من العام لتبلغ نحو 176.3 مليون دولار، مقابل ارتفاع النفقات بنسبة 2% لتبلغ حوالي 130.5 مليون دولار. وهو ما انعكس في تحسن صافي الدخل (أرباح) المصارف خلال الربع الثالث 2018 إلى نحو 45.8 مليون دولار، مسجلاً نمواً بنسبة 8% مقارنة بالربع السابق، كما تحسن بنحو 11% مقارنة بالربع المناظر من العام 2017 (انظر جدول 2-4).

معدّلات الفائدة

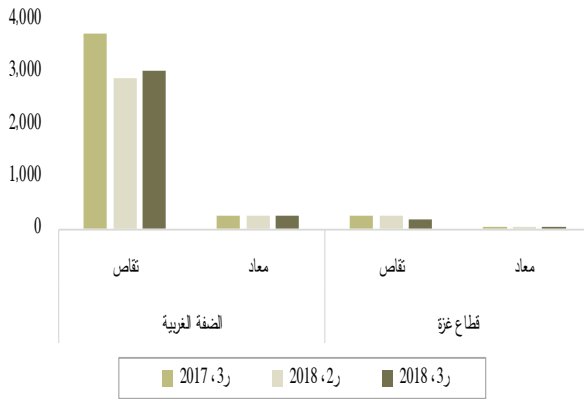
شهد الربع الثالث ارتفاعاً في متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالدينار مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 2.75%. وعلى الودائع بالدولار لتصل إلى 2.55%، مقابل ارتفاع متوسط أسعار الفائدة على الإقراض بالعملتين إلى 6.90% و 5.98% على التوالي. أما بالنسبة إلى الشيكل، فقد انخفضت الفائدة على الودائع إلى 1.98%، في حين ارتفع متوسط الفوائد على الائتمان إلى 7.11%.

وقد أدت هذه التغيرات بين الربعين المتلاحقين إلى التبديل في الهامش بين متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض، حيث

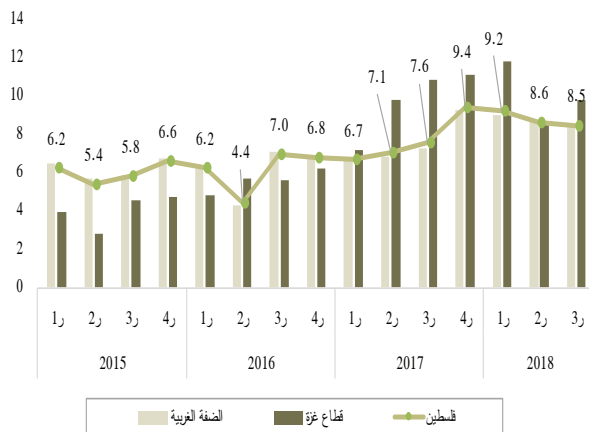
شكل 4-5: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملة المختلفة (%)



شكل 4-6: قيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعاداة بحسب التوزيع الجغرافي (مليون دولار)



شكل 4-7: نسبة الشيكات المعادة إلى المقدمة للتقاص (%)



كما سيطرت القروض العقارية على الحصة الأكبر من هذا الائتمان بمقدار الثلث تقريباً (ما نسبته 30%)، ثم القطاع التجاري بنحو 28%، تلاه القطاع الزراعي بحوالي 12%، فيما تأتي قروض القطاع الاستهلاكي وقطاع الخدمات العامة في المرتبة الرابعة بنسبة 10% لكل قطاع، واخيراً قطاعي الصناعة والسياحة بواقع 6% و4% على التوالي.

حركة المقاصة

شهد الربع الثالث من العام 2018 نمواً في قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنحو 4% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,245.9 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة قيمة الشيكات المقدمة للتقاص في الضفة الغربية بنسبة 5% لتبلغ 3,034 مليون دولار مقابل تراجعها في قطاع غزة بشكل حاد (بنسبة 15%) لتصل قيمتها إلى 211.9 مليون دولار. أما مقارنة بالربع المناظر من العام 2017 فتشير البيانات إلى تراجع حاد في قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنحو 19% نتيجة انخفاضها في الضفة الغربية بنسبة 19% وفي قطاع غزة بنسبة 24%. وقد شهد الربع الثالث 2018، ارتفاعاً في قيمة الشيكات المعادة بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 275.4 مليون دولار، نتيجة ارتفاعها في الضفة الغربية بنسبة 2% لتصل إلى 254.6 مليون دولار، وتراجعها بنسبة 3% في قطاع غزة لتبلغ 20.8 مليون دولار. وعند المقارنة مع الربع المناظر من العام السابق يلاحظ انخفاضها بنسبة 9% (نمو بنسبة 7% في الضفة الغربية وتراجع بنسبة 31% في قطاع غزة) (انظر شكل 4-6).

جدير بالذكر أن حوالي 79% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص هي بعملة الشيك، يليها الدولار الأمريكي بنحو 15%. وفي نفس السياق، تراجعت بشكل طفيف قيمة الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الثالث من العام 2018 لتصل إلى 8.5% مقارنة بنحو 8.6% في الربع السابق، ونحو 7.6% في ذات الفترة من العام 2017 (انظر شكل 4-7) وراجع صندوق 4 في العدد 53 من المراقب).

شركات الإقراض المتخصصة

شهد إجمالي موجودات شركات الإقراض المتخصصة تراجعاً خلال الربع الثالث من العام 2018 بنحو 3% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 227.6 مليون دولار. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع كل من الودائع الجارية لهذه المؤسسات بنحو 24%، والنقد بنسبة 31%، وصافي محفظة القروض الإسلامية بنسبة 11% خلال نفس الفترة، ووفرت هذه الشركات 680 فرصة عمل.

وقد بلغت المحفظة الائتمانية المقدمة من خلال شركات الإقراض المتخصصة والمرخصة من سلطة النقد (6 شركات مرخصة) حوالي 212.5 مليون دولار في ختام الربع الثالث من العام، استحوذت الضفة الغربية على نحو 73% منها، مقابل نحو 27% حصة قطاع غزة (انظر جدول 3-4).

جدول 3-4: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

البيان	2018		2017	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الرابع	الربع الثالث
اجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	212.5	215.4	215.0	213.0
الضفة الغربية	154.4	153.1	147.8	145.8
قطاع غزة	58.1	62.3	65.7	67.2
عدد المقترضين النشطين	68,942	70,922	71,759	72,209
عدد الفروع والمكاتب	81	81	81	84
عدد الموظفين	680	675	664	665

صندوق 3: فائض الشيكال: الأسباب والحلول

على الحوالات فقط. وبعد هذا الرفض أصبح الكاش يرحل من خلال مراكز إيداع النقد في إسرائيل، حيث يتم نقله لاحقاً إلى البنوك الإسرائيلية المراسلة. أوقف البنكان في العقدين الماضيين أكثر من مرة التعامل مع المصارف الفلسطينية بحجة التخوف من ملاحظتهما على الساحة الدولية في قضايا تتعلق "بدعم الإرهاب" وغسل الأموال. وقامت الحكومة الإسرائيلية بمنح هذين البنكين، قبل نحو عامين، حصانة ضد أي دعاوى قد تقدم ضدتهما بما يتعلق بتمويل الإرهاب بسبب تعاملهما مع البنوك الفلسطينية، والتزمت بتعويضهما عن أية خسائر قد تنجم عن ذلك.

تكاليف آلية الترحيل وتراكم فوائض الشيكال

نتج عن آلية الترحيل هذه مجموعة من التكاليف على النشاط المصرفي الفلسطيني، تتمثل في تكلفة تخزين وتأمين فائض الشيكال، إضافة لارتفاع تكلفة المقاصة بين المصارف الفلسطينية وتلك الإسرائيلية، وتكلفة الاجراءات التي تتحملها المصارف الفلسطينية لوفاء بالالتزامات المترتبة عليها لصالح المصارف الإسرائيلية وذلك لعدم قدرتها على شحن كميات الشيكال اللازمة لتغذية حساباتها. وهناك أيضاً تكاليف مرتبطة بشحن وحراسة فائض الشيكال، حيث تتغير هذه التكاليف متأثرة بطبيعة التعامل الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية مع الجانب الفلسطيني بشكل عام، وفي أوقات الأزمات بشكل خاص. كما أن هناك تكاليف غير مباشرة تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة لفائض الشيكال، أي الإيراد (الفائدة) الضائع الذي يمكن تحصيله في حال تم إيداع فوائض الشيكال في البنوك الإسرائيلية. يضاف إلى ذلك رفض المصارف الإسرائيلية التعامل مع الفروع العاملة لجميع المصارف في قطاع غزة، إلى جانب منع أو تقييد حركة الأموال بين الضفة الغربية وقطاع غزة مما يعقد عملية شحن وترحيل فائض الشيكال. وقد نجم عن هذه التعقيدات والقيود ما بات يعرف بمشكلة "فائض الشيكال" لدى المصارف العاملة في فلسطين.

الإشكالية الأساسية وراء أزمة "فائض الشيكال" تتمثل في تحديد مصارف المراسلة الإسرائيلية لسقف شهري على كميات الشيكال التي يمكن أن تحولها البنوك الفلسطينية إلى البنوك الإسرائيلية. ولقد بذلت سلطة النقد جهداً كبيراً لتوضيح أسباب الزيادة في عملة الشيكال المتراكمة في البنوك الفلسطينية، واستخدمت علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للضغط على بنك إسرائيل لاستيعاب الكميات الفائضة من الشيكال. وقام بنك إسرائيل، نتيجة هذه الضغوط، برفع السقف من 80 مليون شيكل شهرياً، إلى 120 ثم إلى 300 مليون أكثر ثم إلى مليار شيكل شهرياً، على أن يتم رفعه في مراحل لاحقة.

تقديرات مصادر الشيكال في فلسطين

قامت سلطة النقد الفلسطينية، بالتعاون مع جهات دولية، بتقدير لمصادر الشيكال المتراكمة لدى المصارف الفلسطينية لقطع الطريق على الدعاوى الإسرائيلية بأن مصادره غير معروفة وأن كمياته أعلى مما يمكن تبريره عبر القنوات الشرعية. وحددت سلطة النقد هذه المصادر، مرتبة حسب أهميتها، بالتالي:

1. العمالة الفلسطينية في إسرائيل.
2. مشتريات فلسطينيو الداخل من المناطق الفلسطينية.
3. مدفوعات طلبة الجامعات الفلسطينية والمعتمدين من فلسطيني الداخل.
4. الشمول المالي والتوسع المصرفي الذي يسهم في زيادة إيداع الشيكال لدى المصارف الفلسطينية، إضافة إلى تبديل العملات القديمة بعملات جديدة.
5. اختلاف القوانين فيما بين المناطق الفلسطينية والإسرائيلية. على سبيل المثال ما يتعلق بالذهب. إذ أن إسرائيل تعامل الذهب معاملة السلع الأخرى وتفرض عليه ضريبة، فيما يعامل الذهب في مناطق السلطة الفلسطينية على

الإطار التشريعي: أحكام وبروتوكول باريس

ينص اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين الجانب الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية، على إنشاء سلطة نقدية تعمل على تنظيم العمل المصرفي والاحتفاظ بالاحتياطي، والرقابة على المصارف، بالإضافة إلى دورها كمستشار مالي واقتصادي للسلطة الفلسطينية، وغيرها من المهام المتعلقة بعمل السلطة النقدية. ونصت الاتفاقية على أن يكون الشيكال الإسرائيلي عملة رسمية متداولة محلياً، وذلك وفقاً للبند (10 - أ)، والذي نص على التالي: "سيكون الشيكال الإسرائيلي الجديد واحداً من العملات المتداولة في المناطق وسيستخدم هناك بشكل قانوني كوسيلة للدفع لكل الأغراض بما فيها الصفقات الرسمية...".

وفي تنظيم القضايا المصرفية والنقدية بين الجانبين وفقاً لاتفاق باريس الاقتصادي يترتب التزامات مالية ونقدية على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، أهمها التزام إسرائيل بعملية تحويل فائض الشيكال وتبادل النقد بين المصارف العاملة في فلسطين والمصارف الإسرائيلية، والتنسيق المشترك بين سلطة النقد وبنك إسرائيل وفقاً لما ورد في نصوص الاتفاق المذكور. وتحدد الفقرة 18 (بند أ) أن "تبادل العملة الأجنبية مقابل الشيكال وبالعكس من قبل السلطة النقدية الفلسطينية سيتم من خلال غرفة التعامل في بنك إسرائيل وفق معدلات الصرف في السوق". ونصت الفقرة 15: "سيكون للسلطة النقدية الفلسطينية حق تحويل فائض الشيكال من البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية إلى بنك إسرائيل لاستبدالها بعملة أجنبية يقبل بنك إسرائيل تداولها...".

مصارف المراسلة الإسرائيلية: هبوعليم وديسكونت¹

تم الاتفاق على أن تقوم البنوك الفلسطينية بتحويل فائض الشيكال لديها إلى الجانب الإسرائيلي من خلال بنوك "المراسلة" الإسرائيلية (هبوعليم وديسكونت)، وأن يتم ترحيل الفائض المتراكم بعملة الشيكال من خلال قناتين هما:

- قناة بنك فلسطين: يتم ترحيل الفائض من فروع المصارف في المناطق الفلسطينية من خلال تجميع الفوائض من مختلف فروع المصارف المحلية التي لديها فائض بالاستعانة بالشركة الفلسطينية لنقل الأموال والمقتنيات الثمينة والخدمات المالية "أمان"². وتقوم شركة أمان بدورها بنقل الفائض من عملة الشيكال إلى المصارف الإسرائيلية من خلال شركة برنكس (The Brink's Company) الأمريكية العالمية لنقل الأموال. أما ترحيل الفائض المتراكم من مختلف فروع المصارف العاملة في قطاع غزة فيتم حصرياً من خلال بنك فلسطين ووفقاً للتفاهات بين سلطة النقد والمصارف، حيث يتم ترحيله إلى الإدارات الرئيسية للمصارف في الضفة الغربية من خلال شركة "برنكس" ثم إلى إسرائيل.
- قناة المصارف الأردنية: تقوم المصارف الأردنية بتحويل الفوائض النقدية من عملة الشيكال مباشرة إلى بنوك المراسلة الإسرائيلية، أيضاً من خلال شركة "برنكس".

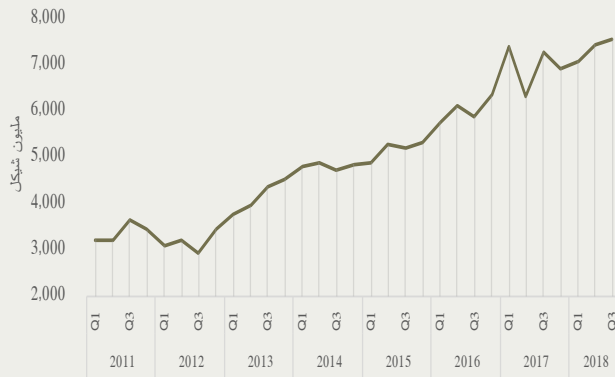
تغيرت الترتيبات الفنية على آلية الترحيل في الفترة اللاحقة نتيجة لرفض بنك هبوعليم أولاً، في العام 2009، وتلاه بنك ديسكونت في بداية العام 2017، لاستقبال النقد (الكاش) من المصارف الفلسطينية بحجة عدم المعرفة الكاملة لمصدر هذه الأموال. واقتصر التعامل مع هذه البنوك الإسرائيلية

1- راجع الصندوق عن "بنوك المراسلة" في العدد 45 من المراقب الاقتصادي..

2- شركة مساهمة خصوصية تأسست عام 2008 في مدينة رام الله، تقدم خدماتها لكل من القطاع المصرفي والمؤسسات وشركات القطاع الخاص، مثل خدمات نقل وشحن الأموال والمقتنيات الثمينة، وخدمة تغذية الصرافات الآلية.

الشيكل، فإنها تعمل على معالجة بعض أسبابه من خلال تعزيز وسائل الدفع الالكترونية وزيادة استخدام البطاقات المصرفية من قبل فلسطيني الداخل. كما تم مؤخرا الاتفاق على آلية جديدة لتحويل فائض الشيكل، ويتضمن الاتفاق تأسيس هيئة حكومية إسرائيلية تكون بديلة عن بنكي المراسلة الإسرائيلي، وإنشاء شركة خدمات مالية فلسطينية على غرار الهيئة الإسرائيلية لتحل محل البنوك الفلسطينية التي تقوم بعملية تحويل فائض الشيكل في المدين الفلسطينية إلى إسرائيل.

شكل 1: تدفق الشيكل الى المناطق الفلسطينية الناتجة عن العمالة في إسرائيل، 2011-2018



عبير أبو زيتون ووسيم صافي، سلطة النقد الفلسطينية

انه نقد وهو معفي من الضرائب، وهذا ما يدفع باتجاه شراء الذهب من المناطق الفلسطينية وبالتالي زيادة كمية الشيكل.

سوف نتناول بالمعالجة فيما يلي المصدرين الأولين فقط. تشير التقديرات الى أن الدخل السنوي لإجمالي عمال الضفة والقطاع في إسرائيل والمستعمرات الذي يتدفق الى الأراضي الفلسطينية يبلغ نحو 7.6 مليار شيكل بالسنة، وهذا على أساس أن عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو 131.2 ألف عامل نهاية الربع الثالث 2018، ومتوسط أجر يومي يعادل 243.7 شيكل، و19.7 يوم عمل في الشهر. ولقد طرأ ارتفاع ملحوظ على أعداد العاملين في إسرائيل والمستعمرات منذ العام 2012 وهو أيضا تاريخ البداية الفعلية لأزمة تراكم فائض الشيكل في المصارف (أنظر الشكل 1).

أما المصدر الثاني الأساسي لتراكم فائض الشيكل في الضفة الغربية فهو إنفاق فلسطيني الداخل والقدس. ويعود هذا إلى التدني النسبي للأسعار وهو عامل الجذب الرئيسي للتسوق في الضفة الغربية. ويتم هذا التدفق عبر عدة قنوات، أهمها المشتريات وأقساط الطلبة الجامعيين من فلسطيني الداخل الذين يدرسون في جامعات الضفة الغربية. وتشير تقديرات دراسة تم اعدادها لصالح سلطة النقد إلى دخول نحو 3 مليار شيكل سنوياً إلى المناطق الفلسطينية من خلال هذه القنوات. ومن المهم التنويه بأن استخدام بطاقات الاعتماد الإسرائيلية غير وارد في فلسطين، وعلى ذلك فإن الدفع النقدي هو أسلوب شراء فلسطيني الداخل. يضاف الى ذلك تبديل العملات الذي يقوم به فلسطينيو الداخل وإيداع سكان القدس وضواحيها في المصارف الفلسطينية.

وفي سعي سلطة النقد الفلسطينية للمساهمة في حل مشكلة تراكم فائض

5- القطاع المالي غير المصرفي¹

قطاع الأوراق المالية

جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الثالث 2017	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2018
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	98.48	35.17	40.92
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	167.29	72.74	69.55
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,815.59	3,784.40	3,718.69
عدد الصفقات	17,868	8,763	9,073
إجمالي عدد المتعاملين (متعامل)	71,981	71,341	71,128
- فلسطيني	68,603	68,022	67,761
- أجنبي (غير مقيم)	3,378	3,319	3,367

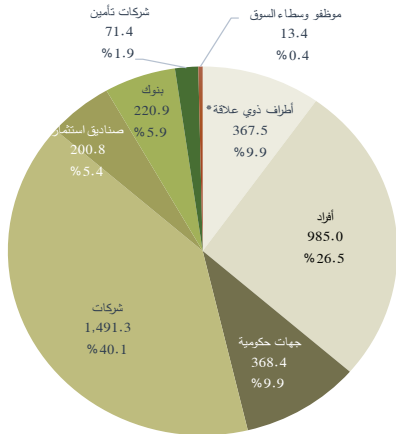
حصيلة الأرباح بعد الضريبة 241.4 مليون دولار نهاية الربع الثالث 2018، وهو ما يعادل 8% من إجمالي حقوق الملكية. كما بلغ عدد الشركات التي حققت أرباحاً في هذا الربع 39 شركة من أصل 45 شركة قامت بالإفصاح عن بياناتها المالية.³

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين نهاية الربع الثالث 2018 نحو 3.7 مليار دولار، وهو ما يعادل 26% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.² وأغلق مؤشر القدس مع نهاية الربع الثالث من العام 2018 عند حاجز 528.8 نقطة بانخفاض قدره 11.9 نقطة، وبنسبة 2% مقارنة مع نهاية الربع السابق و7% مقارنة مع نهاية الربع المناظر من العام السابق.

على الرغم من الإرتفاع في عدد الأسهم المتداولة بين الربعين الثالث والثاني 2018 بنسبة 16%، إلا أن قيمة الأسهم المتداولة انخفضت بنسبة 4% خلال نفس الفترة. وشهد عدد وقيمة الأسهم المتداولة في الربع الثالث انخفاضاً حاداً، بالمقارنة مع الربع المناظر 2017، بلغ نحو 58% (أنظر الجدول 5-1). ويُعزى الضعف والتراجع في الاستثمار في الأسهم المدرجة إلى حالة الترقب العام الذي يسود أوساط المستثمرين. ولقد تحقق التراجع على الرغم من أن إجمالي أرباح الشركات المدرجة شهدت ارتفاعاً بنسبة 3% بين الربعين المتناظرين. إذ بلغت

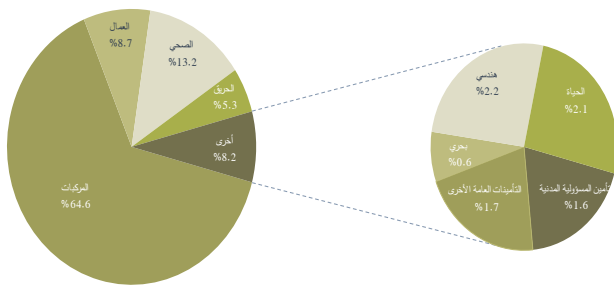
1 - مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2018.
2 - تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2017 نظراً لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي قيمة تراكمية.

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل في نهاية الربع الثالث 2018 (مليون دولار)

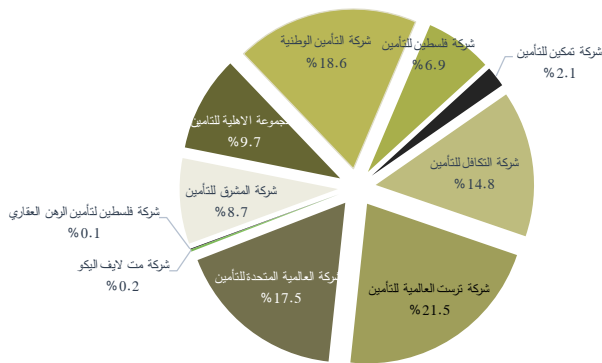


* هم أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثالث 2018 (%)



شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثالث 2018 (%)



يوضح الشكل 5-1، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 40% مقابل حصة 27% للأفراد.

قطاع التأمين

بلغت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة 68.6 مليون دولار نهاية الربع الثالث من العام 2018، منخفضة بنسبة 2% مقارنة مع نهاية الربع السابق وارتفاع نسبته 7% مقارنة مع نهاية الربع المناظر من العام السابق. وتعكس الزيادة بين الربعين المتناظرين تأثير عدد من العوامل من بينها دخول شركة تأمين جديدة إلى قطاع التأمين الفلسطيني (شركة تمكين الفلسطينية للتأمين) بداية العام 2018.

بالمقابل ارتفعت صافي التعويضات التي دفعتها شركات التأمين بمعدل 6% مع نهاية الربع الثالث للعام 2018 عما كانت عليه نهاية الربع السابق. في حين بلغت إجمالي استثمارات شركات التأمين 246.2 مليون دولار نهاية الربع الثالث للعام 2018 محققة ارتفاعاً بنسبة 12% مقارنة مع نهاية الربع المناظر (انظر الجدول 5-2).

جدول 5-2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

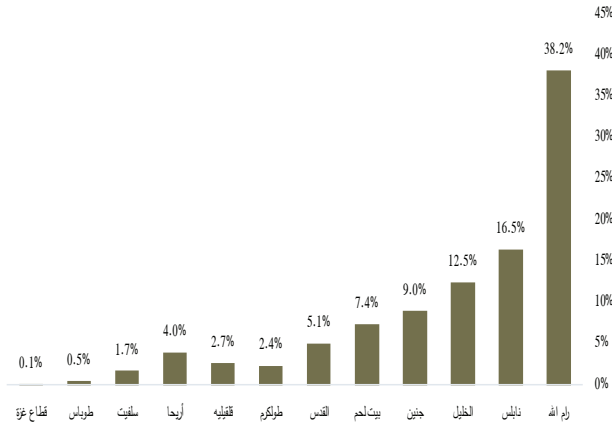
البيان	الربع الثالث 2017	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2018
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	64.03	70.12	68.62
إجمالي استثمارات شركات التأمين	219.06	245.85	246.18
صافي التعويضات المكتتبة في قطاع التأمين	(37.91)	(40.98)	(43.38)
صافي الأقساط المكتتبة/ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	88.72%	85.93%	90.49%
صافي التعويضات المكتتبة/ صافي الأقساط المكتتبة	66.73%	68.02%	69.82%

يوضح الشكل 5-3 أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات والذي بلغت نسبته 65% من إجمالي المحفظة التأمينية، يليها التأمين الصحي بنسبة 13%. كما يُلاحظ من الشكل 5-3 أن هناك تركيزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ ثلاث من أصل عشر شركات عاملة على نحو 58% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني نهاية الربع الثالث من العام 2018.

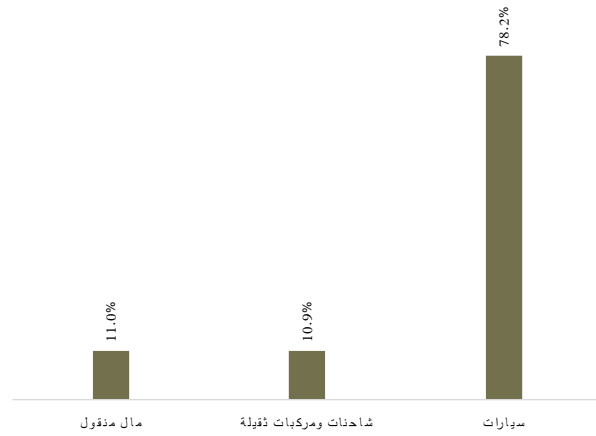
قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 14 شركة. وبلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة 22.3 مليون دولار بواقع 384 عقد نهاية الربع الثالث 2018، وهذا يمثل ارتفاعاً بنسبة 19% قيمة و 37% عدداً مقارنة مع نهاية الربع الثاني وبنسبة 27% قيمة و 37% عدداً مقارنة مع نهاية الربع المناظر من العام السابق (انظر

شكل 4-5: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد كما هي في نهاية الربع الثالث 2018 (%)



شكل 5-5: توزيع مكونات محافظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور كما هي في نهاية الربع الثالث 2018 (%)



الجدول 3-5). ويُعزى الارتفاع بقيم وعدد العقود إلى تكثيف الحملات التسويقية لبعض الشركات، إضافة إلى دخول شركات حديثة الترخيص مجال التأجير التمويلي.

جدول 3-5: إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي وعدد عقود التأجير التمويلي

الربع الثالث 2018	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2017	
22.31	18.81	17.54	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)
384	382	280	عدد عقود التأجير التمويلي

يلاحظ من الشكل 4-5 أن هناك تركيزاً عالياً في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 38%، ثم في مدينة نابلس بنسبة 17% تليها الخليل بنسبة 13%، وتستحوذ بقية المحافظات مجتمعة على 33% من إجمالي عدد العقود.

كما أن المركبات ما زالت تشكل الحصة الأكبر من محافظة التأجير التمويلي (78% من إجمالي قيمة العقود). ولقد طرأت زيادة في تمويل الأموال المنقولة مقارنة بالأرباع السابقة نظراً لبدء الشركات حديثة الترخيص بتمويل معدات الطاقة المتجددة بقيمة اجمالية مرتفعة. ولكن حصة التمويل هذه ما تزال متدنية بسبب ارتفاع المخاطرة المتعلقة بها مقارنة بالمركبات.

صندوق 4: الشمول المالي في فلسطين

بينت دراسة للشمول المالي أن نسب الإقصاء المالي في فلسطين لا تزال مرتفعة، على الرغم من جهود القطاع المالي والجهات الرقابية لتوعية المواطنين وزيادة نسب وصولهم واستخدامهم للخدمات المالية. إذ تبين أن هناك نحو 1.6 مليون مواطن يعانون من الإقصاء المالي، أي ما نسبته 64% من السكان البالغين تقريباً. كما بينت الدراسة أن هناك، إلى جانب انخفاض مستويات الوصول والاستخدام للخدمات المالية بشكل عام، فوارق كبيرة في الاستخدام على أساس الجنس لصالح الذكور. هذا إضافة إلى وجود تدنٍ حاد في الثقافة المالية بشكل عام، ولدى الإناث بشكل خاص.

قامت هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد منذ العام 2014 بجهود لتطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي في فلسطين، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية التي أكدت عليها مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ووفقاً للمبادئ الدولية التي حددتها مجموعة العشرين (G20). وتم التأكيد على أن الشمول المالي هو عملية تكاملية، بدءاً من التوعية والتثقيف المالي حول ضرورة وأهمية المنتجات والخدمات المالية وكيفية استخدامها، مروراً

بحظي الشمول المالي باهتمام المنظمات الوطنية والدولية التي تُعنى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والشمول المالي يعني، وفقاً للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية، التي تتناسب مع احتياجاتها بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها وتعزيز معرفتها المالية بما يمكنها من اتخاذ القرار المالي المناسب". ويستند هذا بدوره على أن استخدام الأدوات المالية التي توفرها المصارف والمؤسسات هو أداة مهمة لتطوير الظروف الاقتصادية لكافة الأفراد في المجتمع. ولقد عملت المنظمات الدولية على وضع السياسات ذات العلاقة بتعزيز الشمول المالي، وعلى حث الحكومات في الدول النامية على تبني أهداف وسياسات واضحة تهدف لتحقيق منظومة مالية شاملة وعادلة لجميع فئات المجتمع، بما فيها الفئات الأقل حظاً. وتم لاحقاً تحديد الشمول المالي كأولوية في أجندات التنمية اعتماداً على تأثيره في الحد من الفقر والبطالة ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

وفي هذا السياق قام مجلس الوزراء الفلسطيني في كانون الأول من العام 2017 بتشكيل اللجنة الوطنية للشمول المالي، برئاسة مشتركة ما بين هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد. وأُنيط بهذه اللجنة، التي تضم في عضويتها عدداً من الوزارات المعنية بالإضافة إلى اتحاد الغرف التجارية الصناعية، والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين وجمعية البنوك والشبكة الفلسطينية للإقراض، مهمة إعداد السياسات ذات العلاقة بتطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وضمان تنفيذها. ويستند إدراك أهمية تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين إلى عاملين رئيسيين: انخفاض نسب الوصول والاستخدام للمنتجات والخدمات المالية من قبل غالبية أفراد المجتمع والمنشآت على حد سواء، وإدراك الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في معالجة بعض المشاكل الملحة مثل ارتفاع مستويات الفقر والبطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي والفروقات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد.

رباب صباح، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

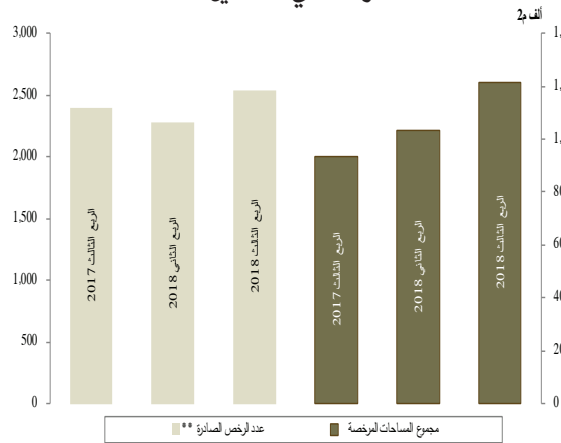
بضرورة تكافؤ الفرص في الحصول على المنتجات والخدمات من حيث المعرفة بوجودها وسهولة الوصول إليها، وانتهاءً بحماية حقوق المستخدمين للمنتجات والخدمات المالية ومعرفة حقوقهم وواجباتهم عند استخدامها.

ولتعزيز الشمول المالي انعكاسات إيجابية على عمل وأداء قطاعات سوق رأس المال أيضاً، نظراً لأن تعزيز البنية التحتية الخاصة بالإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المالي غير المصرفي، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للمواطنين من قبل مزودي الخدمة، وحماية حقوق المستهلكين يطور بيئة الاستثمار ويجعلها جذابة. كما أن تكثيف جهود التوعية والتثقيف المالي ينتج عنه زيادة إقبال المواطنين على استخدام الخدمات المالية. فعلى سبيل المثال، يؤدي تعزيز ثقة المواطنين في قطاع التأمين إلى زيادة نسب الانتشار والتغطية التأمينية الأمر الذي يساهم في زيادة الحماية الاجتماعية والاقتصادية لهم، حيث أن توفر إمكانية التعويض يساعد الأفراد والمشاريع الاقتصادية على الاستمرار في مزاولة الأعمال ويحد من الأخطار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الخسائر والحوادث.

6- مؤشرات الاستثمار¹

رخص البناء

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين*



* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. ** لا تشمل رخص الأسوار

جدول 6-1: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الثالث 2018)

الشهر	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
تموز	735	2,653	163	3,551
آب	469	1,341	136	1,946
أيلول	550	2,159	155	2,864
المجموع	1,754	6,153	454	8,361

يعرض الشكل 6-1 التطور في عدد تراخيص البناء المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة في أرباع مختارة. وصل عدد رخص البناء المسجلة في فلسطين في الربع الثالث 2018 إلى 2,534 ترخيص، بانخفاض بنسبة 11% عن الربع السابق. وبلغت حصة المباني غير السكنية من عدد الرخص الكلي حوالي 10%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الثالث 2018 نحو 1.2 مليون متر مربع، وهذا أعلى بنسبة 17% عن المساحات المرخصة في الربع السابق (انظر شكل 6-1).

أعداد السيارات

عدد السيارات المسجلة للمرة الأولى هو مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأن شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإن هذا المؤشر يعبر عن توقعات المستقبل والمناخ الاقتصادي بشكل عام. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الثالث من العام 2018 المسجلة 8,361 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 1,383 سيارة على عددها في الربع السابق، بينما يقل بمقدار 1,065 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2017. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 79% من الإجمالي، جاء نحو 7% منها فقط من السوق الإسرائيلية (انظر الجدول 6-1).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2018، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

صندوق 5: المدن الصناعية في فلسطين

ومدينة جنين الصناعية، ومدينة بيت لحم الصناعية. يضاف لها مدينة ترقوميا الصناعية التي مازالت في طور التحضير. وسنعرض فيما يلي نبذة عن المدن الصناعية القائمة فقط (وليس التي في طور التأسيس). ويعرض الجدول 1 أهم المؤشرات لهذه المدن الصناعية.

• **مدينة غزة الصناعية (GIE - Gaza Industrial Estate)**
تم انشاؤها في العام 1997 وتشغيلها بعد عامين. وهي تتميز بموقعها الاستراتيجي على بعد 3 كم من مدينة غزة بالقرب من المطار والميناء والمعابر الرئيسية. وتشتمل التسهيلات في المنطقة على الخدمات البنكية والبريدية والجمارك والشحن والتخليص، كما تشمل محطة توليد كهرباء خاصة بها إضافة إلى الشبكة الوطنية. وتغطي منطقة غزة الصناعية ما يقارب 50 هكتار (500 ألف م²) 66% منها مخصصة للمنشآت الصناعية و30% للطرق والمساحات الخضراء. وتتركز فيها صناعات الأغذية والصناعات البلاستيكية والمعدنية والملابس والأقمشة وغيرها من الأنشطة. وبلغ عدد المصانع العاملة فيها نهاية العام 2017 حوالي 26 منشأة، يعمل فيها نحو 700 عامل. علماً بأن طاقة التشغيل، في حال التشغيل الكامل للمنطقة الصناعية، تبلغ نحو 1500 عامل. وتشير البيانات المتوفرة من الهيئة العامة للمدن الصناعية الفلسطينية إلى أن قيمة الاستثمارات الكلية في المنطقة بلغت حوالي 168 مليون دولار بما فيها المعونات والمنح المقدمة.

• **مدينة جنين الصناعية (JIE - Jenin Industrial Estate)**
تقع منطقة جنين الصناعية إلى الشمال من مدينة جنين، حوالي 1.6 كم إلى الغرب على الطريق رقم 60، وعلى المدن الحدودية بين شمال الضفة الغربية وأراضي العام 1948. وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي 95 هكتار (950 دونم)، منها 68.6 هكتار للمواقع الصناعية والتجارية، والباقي مخصص للطرق والكراجات والمخازن، إضافة إلى المدن الخضراء. انطلقت فكرة المشروع لمنطقة جنين الصناعية عام 1996 وذلك بهدف خلق فرص عمل جديدة واستيعاب جزء من العمالة في محافظات شمال الضفة الغربية لتقليل الاعتماد الفلسطيني على سوق العمل الإسرائيلية. وقد حظيت منطقة جنين الصناعية باهتمام كبير من قبل الحكومة الألمانية التي أخذت على عاتقها توفير خدمات البنية التحتية الخارجية للمنطقة. كما قامت تركيا بتوفير حوالي 12 مليون دولار لاستملاك الأراضي لتصبح جاهزة للتأجير. وتم تأسيس الشركة التركية "توب بيس" (TOBB- BIS) لإدارة وتشغيل المنطقة الصناعية وتوفير وتطوير البنية التحتية الداخلية. ويتوقع أن يبلغ الاستثمار في هذه المنطقة الصناعية، شاملاً البنية التحتية الداخلية والخارجية، حوالي 74 مليون دولار. وعلى الرغم من مرور عقدين على فكرة إنشاء هذه المنطقة، إلا أن بدء تشغيلها فعلياً يتوقع أن يكون في العام 2020.

• **مدينة أريحا الزراعية الصناعية (Argo - Industrial Park - JAIP)**
جاءت مدينة أريحا الزراعية الصناعية كأحد مشاريع مبادرة السلام التي طرحها رئيس الوزراء الياباني الأسبق عام 2006 ضمن مشروع "ممر السلام والازدهار"، وانسجاماً مع الرؤية الفلسطينية في تطوير منطقة أريحا والأغوار. وفي العام 2012 وقعت الحكومة الفلسطينية، ممثلة بالهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، عقد الامتياز مع شركة أريحا لتطوير المنطقة الزراعية الصناعية للبدء بإنشاء البنية التحتية الداخلية للمدينة الصناعية. وتم تطوير البنية التحتية الخارجية

المدينة الصناعية (Industrial Zones) هي عبارة عن مواقع جغرافية يتم تقسيمها إلى وحدات لعمل المنشآت الصناعية وتوفر فيها خدمات البنية التحتية (مياه، وكهرباء، وصرف صحي، وطرق، واتصالات) ويتم تطويرها وفقاً لخطة تموية شاملة، تغطي الدور الاقتصادي والاجتماعي والجوانب البيئية والحضرية لهذه المدن. وتلعب المدن الصناعية دوراً أساسياً في التنمية في الدول المختلفة بسبب إمكانية مساهمتها في تحقيق أهداف الإنتاج والتشغيل والتصدير. وتشكل المدن الصناعية رافعة اقتصادية في العديد من الدول، مثل تركيا التي ارتفع عدد المدن الصناعية من 12 عام 1980 إلى 120 عام 2009 بطاقة تشغيلية تصل إلى أكثر من 880 ألف عامل، وفي تايلاند حيث وصل العدد إلى 27 منطقة صناعية كبيرة بقيمة استثمارية تصل إلى 21 مليار دولار، وفي فيتنام يوجد 71 منطقة صناعية تشغل 22% من القوى العاملة.

هناك ثلاثة دوافع رئيسية لإنشاء المدن الصناعية: الأول، "تطويري" بهدف تطوير وتحسين مستوى الصناعة في منطقة معينة. والثاني "ترويجي" لتشجيع إنشاء صناعات جديدة وتطوير الصناعات القائمة وخلق علاقة بين الصناعات عبر تعزيز الروابط الخلفية للصناعات القائمة بالصناعات المستحدثة، والثالث يتمثل بتجميع المنشآت الصناعية قرب بعضها لفسح المجال أمام تكون "العناقيد الصناعية" وتوفير حلول مثلى للمسائل البيئية والمرورية وغيرها.

يتضمن الدليل الإرشادي الصادر عن المنظمة الدولية للتنمية الصناعية (أونيدو) على أنواع الحوافز التي يمكن أن تتوفر في المدن الصناعية بهدف تشجيع تأسيس المشاريع الصناعية فيها، ومن بين هذه:

- أسعار مخفضة للأراضي وإيجارات الأبنية الصناعية.
- أسعار تفضيلية للمياه والكهرباء والاتصالات.
- تسهيل للإجراءات وحصرها في نافذة واحدة.
- إعفاءات أو تخفيض على رسوم الاستيراد والتصدير وعلى ضرائب الدخل.

توزع المدن الصناعية في فلسطين

أبدت السلطة الفلسطينية اهتماماً بتأسيس المدن الصناعية منذ تأسيسها عام 1994. وقامت في العام 1996 بإنشاء دائرة مختصة بمتابعة برنامج المدن الصناعية في وزارة الصناعة الفلسطينية. وتم تحويل الدائرة في العام 1998 إلى مؤسسة مستقلة باسم "الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة". وأصدرت السلطة قانون رقم (10) لسنة 1998 بشأن الحوافز المقدمة للمنشآت العاملة في المدن الصناعية. وشملت هذه الحوافز إعفاءات من الرسوم الجمركية، ومن الرسوم والضرائب على المنتجات المصدرة من المدن الصناعية والموردة إليها من داخل البلاد. كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم 8 لعام 2017 الذي تضمن حزمة حوافز للمشاريع في المدن الصناعية، تشمل التخفيض الضريبي لمدة 3 سنوات إضافية إلى السنوات الخمس التي نص عليها قانون تشجيع الإستثمار. كما نص القرار على أن تتم معاملة القروض الميسرة التي تمنحها مؤسسات التمويل والبنوك لتمويل المشاريع ضمن المدن المعتمدة، معاملة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل.

تم إنشاء عدد من المدن الصناعية في الأراضي الفلسطينية بالتعاون مع الدول والمؤسسات الدولية المانحة. ويبلغ عدد هذه المدن الآن 4 مدن: مدينة غزة الصناعية، ومدينة أريحا الزراعية الصناعية،

مدينة بيت لحم الصناعية (Bethlehem Industrial Estate - BIE) تقع منطقة بيت لحم الصناعية في منطقة هندازة - بريضة وعلى بعد حوالي 10 كم من وسط مدينة بيت لحم. وحظيت هذه المنطقة باهتمام الجانب الفرنسي إثر توقيع بروتوكول المنحة الفرنسية مع الجانب الفلسطيني في 2008. وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي 195 دونم وهي تستهدف الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وقد بدء العمل على تطويرها وإنشائها العام 2013، حيث أوكلت هيئة المدن الصناعية مسؤولية تطوير البنية التحتية للمنطقة إلى شركة فلسطينية فرنسية. وتم التخطيط لتنفيذ المنطقة الصناعية على مرحلتين، الأولى وتبلغ مساحتها حوالي 53 دونم، والثانية وتبلغ حوالي 40 دونم مع المباني الصناعية التي تبلغ مساحتها حوالي 16 دونم. بلغ عدد المصانع العاملة فيها 10 مصانع من أصل 23 مصنع متوقع أن تعمل في المرحلة الأولى ويعمل فيها نحو 350-400 عامل. ومن المتوقع أن تخلق هذه المنطقة حوالي 1500 فرصة عمل مباشرة عند اكتمالها. كما يتوقع أن يبلغ العدد الإجمالي للمصانع فيها 60 مصنعاً. وبلغ إجمالي الاستثمارات فيها نحو 50 مليون دولار حالياً، شاملة الدعم والمنح المقدمة من الحكومة الفرنسية وعمليات تأهيل البنية التحتية الخارجية والداخلية.

والداخلية بالتعاون بين الوكالة اليابانية للتنمية (JICA) وهيئة المدن الصناعية وشركة أريحا لتطوير المنطقة الصناعية. وبدأت مرحلة تشغيل المنطقة في 2014. تقع مدينة أريحا الصناعية الزراعية على الجهة الشمالية الشرقية لمدينة أريحا، وتبعد حوالي 4 كم عن وسط المدينة، وحوالي 800 متر عن شارع رقم 90 الذي يربط شمال فلسطين بجنوبها. وتبلغ المساحة الإجمالية للمدينة 615 دونم. واستهدفت مدينة أريحا الصناعية في مرحلتها الأولى (140 دونم) الصناعات الزراعية والنشاطات المرتبطة بها. وجرى فتح باب الاستثمار لجميع الأنشطة الصناعية في المرحلة الثانية من المشروع والبالغ 485 دونم. بلغ عدد المصانع والشركات العاملة في المنطقة الصناعية في نهاية الربع الثاني من العام 2018 حوالي 15 مصنعاً، ومن المتوقع أن يصل عددها حسب المخطط إلى 50 منشأة مع نهاية 2018. ولقد تبرعت الحكومة اليابانية بتنفيذ مشروع بناء مركز تدريب صناعي في مدينة أريحا الصناعية بقيمة 4 مليون دولار، إضافة إلى تشييد نظام طاقة شمسية على أسطح المستودعات والمباني الصناعية في هذه المرحلة بتمويل مشترك بين الجانب الياباني والشركة المطورة بتكلفة تقريبية تبلغ حوالي 5 مليون دولار.

جدول 1: أهم المؤشرات الخاصة بالمدن الصناعية الفلسطينية

المدينة الصناعية	قيمة الاستثمارات الحالية (مليون دولار)	نوع الصناعات	المساحة (دونم)	العمالة الحالية	المساحات المؤجرة (دونم)	سعر التأجير (دولار للمتر المربع بالسنة)	بداية التشغيل
أريحا	80	زراعية صناعية	615	600	140	ارض: 9 مستودعات: 17	2014
غزة	168	صناعية	500	700	85	ارض: 8 مستودعات: 26	1999
بيت لحم	50	أغذية ومنتجات زراعية ذات تكنولوجيا عالية	195	400-350	53	أرض: 6	2013
جنين	40	صناعات مختلفة	902	-	-	-	2020

المصدر: هيئة المدن الصناعية والشركات المطورة، 2018.

نصر عطيان، باحث اقتصادي

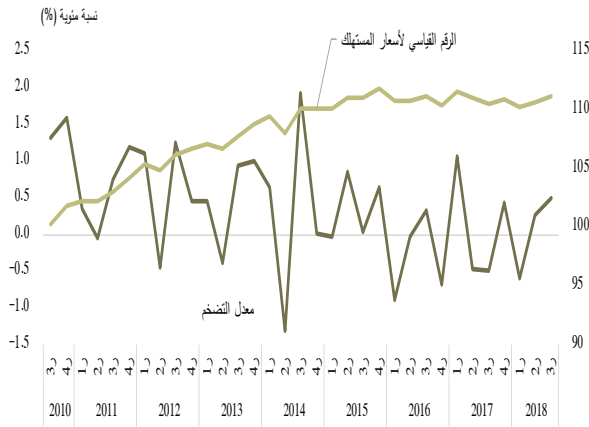
7- الأسعار والتضخم¹

وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثالث 2018 إلى 111.10 مقارنةً مع 110.56 في الربع الثاني 2018. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الثالث والثاني للعام 2018 كان موجباً (ارتفاع في الأسعار) بنسبة 0.49%. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة خدمات التعليم بنسبة 1.55%، وأسعار مجموعة النقل والاتصالات بنسبة 1.40%، وأسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 1.21%، وأسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 0.94%، وأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 0.65%، مقابل انخفاض أسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بمقدار 2.11%. وشهد الربع الثالث 2018 تضخماً موجباً مقداره 0.58% بالمقارنة مع الربع المناظر 2017.

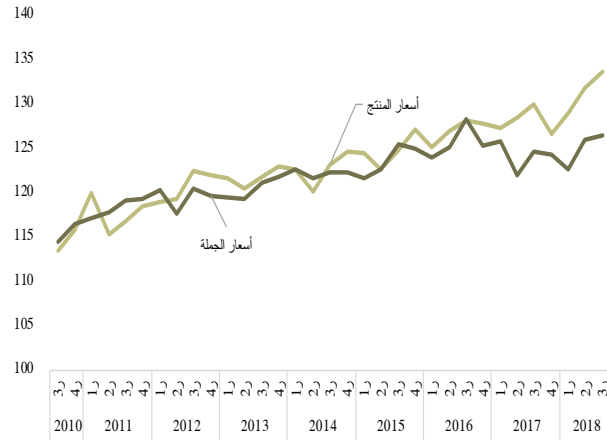
الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مؤشر لأسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلة المتوسطة في بلد ما. ويطلق على مجموعة هذه السلع والخدمات اسم "سلّة الاستهلاك". ومعدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدّل التضخم عن التغير في القوّة الشرائية للدخل. إذ يفترض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوّة الشرائية للدخل انخفضت بنفس النسبة. يبين الشكل 7-1 منحنيين، يصور الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) بين الربع الثالث 2010 والربع الثالث 2018، المنحنى الثاني يقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2018. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوّة الشرائية.

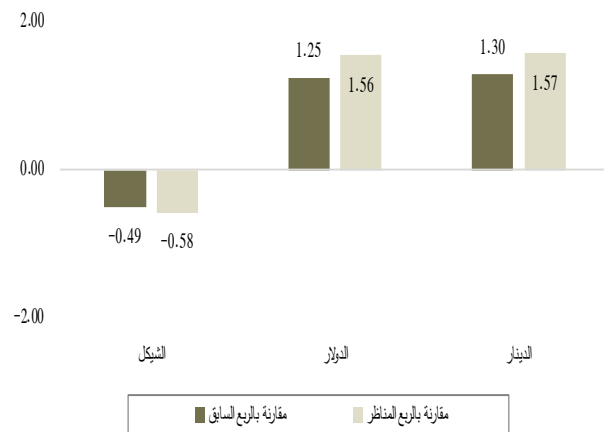
شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك
ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)



شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج
(سنة الأساس 2007)



شكل 7-3: تطور القوة الشرائية بالعملة المختلفة خلال الربع الثالث 2018 (نسبة مئوية)



المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أسعار الجملة وأسعار المنتج

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بنسبة 0.45% بين الربع الثالث والثاني للعام 2018. ونتج هذا عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.58% مقابل انخفاض أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 0.62%. في حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بنسبة 1.26% بين الربعين، ونتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 1.37%، وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بنسبة 0.20% (انظر الشكل 7-2).

الأسعار والقوة الشرائية²

القوة الشرائية للشيكل: معدّل تضخم الأسعار في الاقتصاد هو في الوقت ذاته مقياس لتطور القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أن تطور القوة الشرائية للعملة يعادل ويعاكس معدل التغير في الأسعار خلال نفس الفترة. تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الثالث 2018 بنحو 0.49%، و0.58% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي، وهو ما يعني تراجع القوة الشرائية لعملة الشيكل بنفس النسب.

القوة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الثالث 2018 ارتفاع قيمة صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 1.47%، و2.14% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، وبناءً على ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل تكون قد ارتفعت خلال هذا الربع بنسبة 1.25%، و1.56%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، نتيجة ارتفاع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار ذات التطورات التي شهدها الدولار تقريباً، كما يصور الشكل 7-3.

2- تعرّف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من دخل وثروة. والتبدل في هذه القدرة يعادل، بافتراض ثبات الدخل، عكس التغير في معدل الأسعار (التضخم). أما التبدل في القوة الشرائية للذين دخلهم يتحقق بعملة غير عملة الشراء والبيع فهو يعادل التبدل في سعر الصرف بين العمليتين مطروحا منه معدل التضخم (هذا أيضا بافتراض ثبات مستوى الدخل).

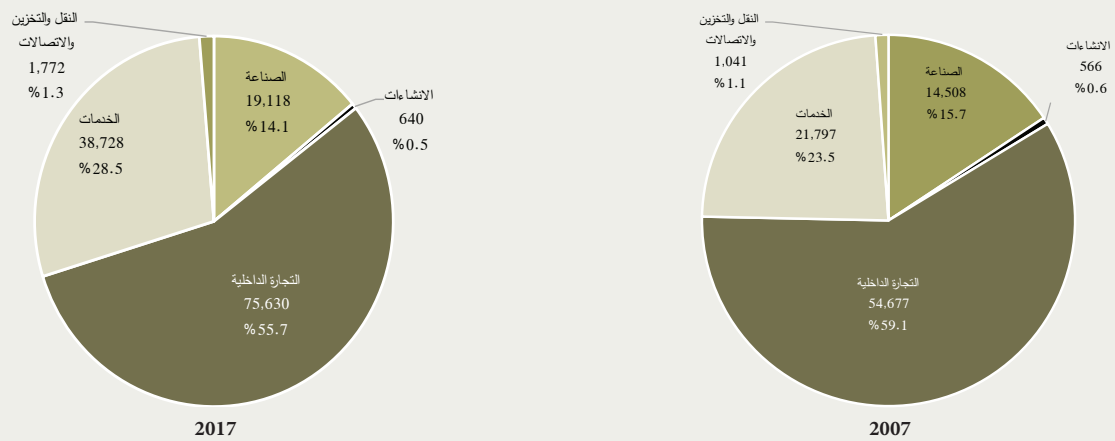
صندوق 6: مسح عدد المنشآت والعاملين والإنتاجية والأرباح في فلسطين

تطور أعداد المنشآت والعاملين

يستفاد من النسخة الأخيرة من المسوح الاقتصادية الصادرة في تشرين أول الماضي أن عدد المنشآت في فلسطين ازداد خلال السنوات العشر (2007-2017) بنحو 50% تقريباً ووصل إلى 135 ألف مؤسسة، وأن أعداد العاملين فيها ارتفع بوتيرة أسرع (بنحو 85%)، ليصل إلى نحو 443 ألف عامل. ويوضح الشكل 1 أن توزيع أعداد المنشآت على القطاعات المختلفة حافظ على التسلسل ذاته خلال العقد، إذ لا يزال قطاع التجارة يتصدر القائمة، يليه قطاع الخدمات، ثم الصناعة. وتسلسل الترتيب هذا ينطبق أيضاً على توزيع أعداد المشتغلين.

ينشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنوياً سلسلة المسوح الاقتصادية، وهي سلسلة تتضمن بيانات مفصلة عن المنشآت العاملة في القطاع الخاص والأهلي في الاقتصاد الفلسطيني. وتكمن أهمية هذه المسوح في أنها تشكل الأساس الذي يقوم عليه احتساب الحسابات القومية. وتغطي هذه المسوح المنشآت في القطاعات الاقتصادية كافةً (باستثناء الزراعة، والمالية والتأمين). وتوفر بيانات تتعلق بعدد المنشآت العاملة في كل قطاع، وأعداد العاملين، وتعيضاتهم، والقيمة المضافة، والتكوين الرأسمالي الثابت، إضافة إلى مستلزمات الإنتاج والنشاط التجاري، وذلك في كل من الضفة الغربية (باستثناء J1 من القدس) وقطاع غزة.

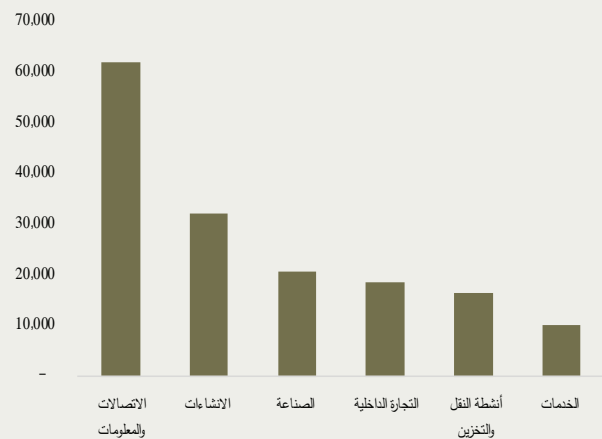
الشكل 1: توزيع المنشآت على الأنشطة الاقتصادية حسب أعدادها بين 2007 و2017



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). سلسلة المسوح الاقتصادية 2017.

الإنتاجية

الشكل 2: متوسط إنتاجية العامل بحسب النشاط الاقتصادي، 2017 (دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). سلسلة المسوح الاقتصادية 2017.

تُظهر بيانات العام 2017 أن أعلى مستوى للإنتاجية (=إجمالي القيمة المضافة/ عدد العاملين الكلي) تحقق في القطاع الأصغر من حيث عدد المنشآت وعدد العاملين، وهو قطاع الاتصالات والمعلومات. وصلت إنتاجية العامل في هذا القطاع إلى 61,922 دولار للعامل الواحد في 2017. وتمثل إنتاجية العامل في هذا القطاع أكثر من ستة أضعاف إنتاجية العامل في قطاع الخدمات ومن ثلاثة أضعاف إنتاجيته في قطاع التجارة الداخلية. وحلت إنتاجية العامل في قطاع الإنشاءات في المرتبة الثانية (32,168 دولار)، يليها الإنتاجية في قطاع الصناعة (أنظر الشكل 2 والجدول 1). ومن الملاحظ أن الإنتاجية المرتفعة تحققت في القطاعات التي ترتفع فيها نسبة العاملين بأجر إلى إجمالي العاملين. وينطبق ذلك بشكل واضح على المنشآت العاملة في قطاع الاتصالات والمعلومات والإنشاءات، كما يوضح الجدول 1.

من المتوقع عادةً أن يكون هناك ترافق بين إنتاجية العمل وكثافة رأس المال المتوسطة (نسبة رأس المال/عدد العمال) في القطاعات المختلفة. تؤكد الأرقام في الجدول 1 وجود هذه العلاقة بالنسبة إلى قطاع الاتصالات والمعلومات، ولكن الصورة تصبح مشوشة مع القطاعات الأخرى، إذ على الرغم من أن نسبة التكوين الرأسمالي بالعامل في قطاع الخدمات تزيد بثلاثة أضعاف على نسبتها في قطاع التشييد، إلا أن إنتاجية العامل في الإنشاءات تزيد بثلاثة أضعاف على إنتاجية العامل بالخدمات.

جدول 1: بعض المؤشرات حول المنشآت الاقتصادية في فلسطين، 2017

القطاع	الإنتاجية بالعامل (دولار)	متوسط عدد العاملين في المنشأة (عامل)	عدد العاملين بأجر/ إجمالي العاملين (نسبة مئوية)	التكوين الرأسمالي الثابت/ عدد العاملين* (نسبة مئوية)
الاتصالات والمعلومات	61,922	12	92.6	11,587
الإنتاجات	32,168	17	94.1	217
الصناعة	20,658	5	76.3	552
النقل والتخزين	16,396	6	85.4	725
التجارة الداخلية	18,594	2	48.0	297
الخدمات	10,060	4	68.6	673

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). سلسلة المسوح الاقتصادية 2017. * تم اعتماد التكوين الرأسمالي الثابت كمتثل لرأس المال.

الهامش التجاري

32 ضعف متوسط الربحية في قطاع الخدمات، و20 ضعف في قطاع الاتصالات، و17 ضعف في الصناعة. من جانب آخر، فإن متوسط ربحية المنشآت بشكل عام في الضفة الغربية يبلغ أضعاف ربحية نظيرتها العاملة في قطاع غزة. إذ بلغ متوسط ربحية شركات الضفة في قطاعي النقل والتخزين وفي الصناعة، على سبيل المثال، نحو 10 و8 أضعاف متوسط أرباح المنشآت المناظرة في قطاع غزة.

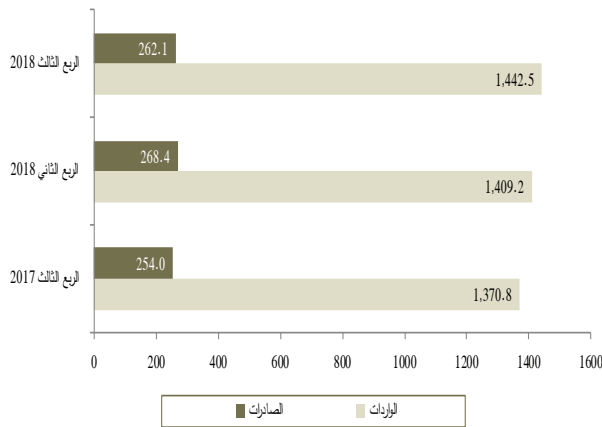
سلام صلاح، "ماس"

الهامش التجاري هو الإيراد الصافي الناتج عن النشاط التجاري، وهو يعادل الربح الإجمالي المتولد من المتاجرة، ويتم احتسابه بطرح كافة أنواع التكاليف من إيرادات المبيعات (مع أخذ التغير في المخزون بعين الاعتبار). تُظهر بيانات المسوح الاقتصادية 2017 التفاوت الشاسع في متوسط الهامش التجاري للمنشأة (الهامش الكلي/عدد المنشآت) في القطاعات المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني. ويتضح من الأرقام التي توصل لها المسح أن المنشآت العاملة في قطاع التجارة الداخلية هي الأكثر ربحية على الإطلاق مقارنة بالمنشآت في القطاعات الأخرى، إذ أن متوسط ربحية المنشأة في قطاع التجارة الداخلية يعادل نحو

8- التجارة الخارجية¹

الميزان التجاري

شكل 8-1: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)



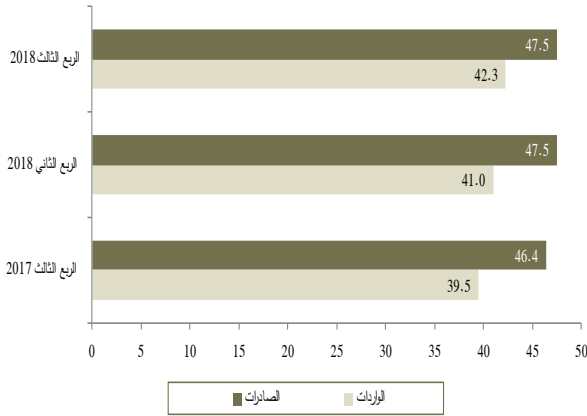
ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي (1) الميزان التجاري، أو صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات. (2) ميزان الدخل، أو صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج، مثل تحويلات دخل عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل والخارج. (3) ميزان التحويلات الجارية، مثل المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

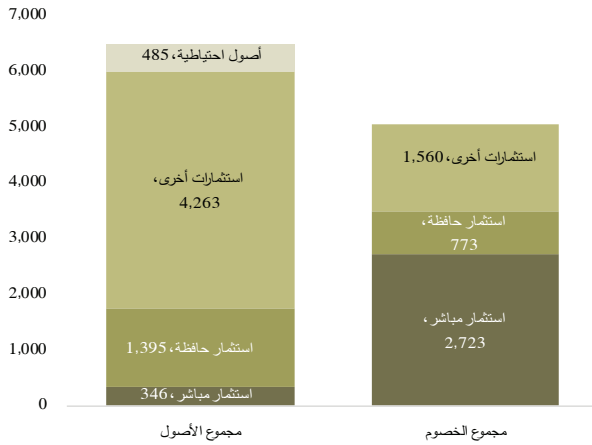
بلغت قيمة الواردات السلعية "المرصودة"² في الربع الثالث 2018 نحو 1,443 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 2% عن الربع السابق. أما بالمقارنة مع الربع المناظر 2017 فلقد سجلت الواردات السلعية زيادة بنسبة 5%. بالمقابل بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة في الربع الثالث 262.1 مليون دولار، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 2% مقارنة مع الربع السابق وزيادة بنسبة 3% مقارنة مع الربع المناظر. وعلى ذلك تكون قيمة الصادرات قد شكلت ما يقارب 18% فقط من قيمة الواردات في الربع الثالث. والفارق بين الصادرات والواردات يمثل العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,180.4 مليون دولار. وطراً تحسن طفيف على هذا العجز نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل، والذي بلغ 5.2 مليون دولار (انظر الشكلين 1-8 و2-8).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2018، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الثالث 2018. 2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية، تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)



شكل 8-3: رصيد الاستثمارات الدولية (نهاية الربع الثالث 2018) (مليون دولار)



يتوجب الانتباه إلى أن جزءاً كبيراً من الأصول (62%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية، وهذه الإيداعات ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المتعارف عليه للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإن الأرقام تشير إلى أن استثمارات الأجانب (غير المقيمين) المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع بمقدار 2,377 مليون دولار (انظر الشكل 8-3).

تشير النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثالث من عام 2018 إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) بنسبة 19% مقارنة مع الربع السابق واستقراره مقارنة مع الربع المناظر 2017. وبلغت قيمة العجز 444.7 مليون دولار. ويُعزى هذا العجز إلى العجز في الميزان التجاري السلعي (1,254.7 مليون دولار)، إضافة إلى عجز ميزان الخدمات (265.9 مليون دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل تولّد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل (608.8 مليون دولار)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية (467.1 مليون دولار). وجرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 574.0 مليون دولار. ومن الضروري الإتيان على هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني طالما كانت قيمته موجبة (انظر جدول 8-1).

جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني*

الربع الثالث 2018	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2017	
(1,520.6)	(1,427.2)	(1,419.3)	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات**
(1,254.7)	(1,178.9)	(1,171.4)	- صافي السلع
(265.9)	(248.3)	(247.9)	- صافي الخدمات
608.8	603.7	558.6	2. ميزان الدخل
467.1	450.2	417.0	3. ميزان التحويلات الجارية
(444.7)	(373.3)	(443.7)	4 الحساب الجاري (1+2+3)
574.0	288.3	278.6	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
(129.3)	85.0	165.1	6. صافي السهو والخطأ**

* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عام 1967.
** تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ، والأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.

الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الثالث 2018 نحو 6,489 مليون دولار، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر منها نسبة 5%، واستثمارات الحافظة 21.5%. بالمقابل بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,056 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 54% منها.

يعبر الفارق ذو الإشارة السالبة بين الأصول والخصوم على أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون" 1,433 مليون دولار في الخارج أكثر مما "يستثمر" غير المقيمين في فلسطين. ولكن

صندوق 7: الآفاق الاقتصادية لدول "المينا"

دول المينا غير المصدر للنفط

يتوقع أن يستمر النمو في هذه الدول بسبب الإصلاحات الاقتصادية والطلب الخارجي، ولكن بشكل متواضع وغير مستقر. ويوضح الجدول أن النمو المتوسط لهذه الدول يتوقع أن يصل إلى 4.1% في العام 2019، مقارنة مع متوسط بلغ 5% بالسنة خلال 2000-2014. ومعدل النمو المتوقع في 2019 هذا غير موزع بشكل متساو بين دول المجموعة. إذ أن بعض الدول، مثل مصر، ستشهد نمواً مرتفعاً مقارنة بدول أخرى في المنطقة تعاني من مديونية عالية وضعف هيكلية وصراعات دامية. وفي حين يشكل ارتفاع أسعار النفط مكاسب للدول النفطية فإنه ينعكس سلباً على الموازين الخارجية والموازين المالية للدول المستوردة للنفط في المنطقة. ولكن النمو المرتفع لصادرات تلك الدول (التي تضاعفت في 2018 مقارنة مع العام الذي سبقه ووصلت إلى 15.4 من الناتج المحلي الإجمالي) سوف يمتص بعض الأثر السلبي لارتفاع أسعار النفط. ويتوقع أن يطرأ تحسن طفيف على عجز موازين مدفوعات الدول غير النفطية، من 8.5% من ناتجها المحلي الإجمالي في 2017 إلى 6.8% في 2019. وكذلك العجز المالي الذي يتوقع أن ينخفض من 6.8% إلى 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي بين 2017-2019 بسبب تحسن الجباية وتقليص النفقات.

الانضباط المالي ما زال مهماً

يؤكد تقرير صندوق النقد الدولي أن دول "المينا" بشكل عام تحتاج إلى مزيد من الانضباط المالي للحيلولة دون تراكم الدين السريع ولتحقيق الاستدامة المالية. ولكن حتى في حال تحقيق الانضباط فإن المديونية تبقى عالية في عدد من الدول (مثل البحرين ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس) حيث تتجاوز نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي. ولتحقيق النمو المتعادل فإن التقرير يوصي بتوجيه الإنفاق نحو ما يعزز النمو والاستثمار الرأسمالي، وفي الوقت نفسه تصحيح وعقلنة وتوجيه الإنفاق الاجتماعي لمصلحة الطبقات الفقيرة، والتحول باتجاه ضرائب الدخل التصاعدية وتنويع مصادر الدخل. ذلك لأن القاعدة الضريبية متدنية في كافة دول المينا، وبشكل خاص في الدول النفطية، حيث أنها أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة تزيد على 20% في الدول الصاعدة وفي المناطق الأخرى من

صدر نهاية العام 2018 التقرير الدوري لصندوق النقد الدولي الذي يتناول الآفاق الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (21 دولة، بما فيها أفغانستان وباكستان، ولكن باستثناء فلسطين التي لم يتم تضمينها في التحليل).¹ ويستنتج التقرير بشكل عام أن الآفاق الاقتصادي للمنطقة ما زال هشاً ومخاطراً متعددة. وأن هناك حاجة لسياسات مالية ونقدية متشددة لضمان تحقق النمو. وأن هذه السياسات يجب أن تتوافق مع تعديل هيكلية واستثمارات من القطاع الخاص حتى يكون النمو تشاركي ويشمل جميع أفراد المجتمع.

دول المينا النفطية

يبلغ عدد هذه الدول 11 دولة من الدول الـ 21 التي يعالجها التحليل. ويتوقع التقرير أن يطرأ تحسن ملحوظ على الموازين الخارجية وموازنات هذه الدول خلال 2018-2019 بسبب ارتفاع أسعار النفط وتوسع النشاطات غير النفطية فيها. وكما يتضح من الجدول 1 فإن معدل النمو في هذه الدول يتوقع أن يبلغ 2% في 2019. ولكن، وعلى الرغم من الارتفاع الراهن في أسعار النفط، يتوقع التقرير أن تنخفض أسعاره تدريجياً إلى نحو 60 دولار للبرميل في العام 2023. وسيؤدي هذا إلى انخفاض معدل النمو، ليصل إلى 2.3% سنوياً بين 2020-2023، وهو معدل أدنى من النزعة التاريخية الماضية.

تمكنت الدول المصدر للنفط من تحسين موازينها الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار النفط. ويتوقع أن يصل فائض موازين المدفوعات فيها إلى 4.8% من ناتجها المحلي الإجمالي في 2019، وهذا أعلى من معدل 1.6% الذي تحقق في العام 2017. أيضاً يتوقع التقرير انخفاض عجز الموازنات في هذه الدول، إلى 1.6% و0.1% من ناتجها المحلي الإجمالي في 2018 و2019 على التوالي. وكانت نسبة العجز قد وصلت إلى 5.1% في العام 2017.

على أن المخاطر ما تزال ماثلة. إذ أن التشدد المالي العالمي (توقف سياسات التسهيل الكمي)² ومخاطر الحروب التجارية بين الدول الكبيرة يمكن أن تنعكس سلباً على النمو العالمي وعلى أسعار النفط. يضاف إلى ذلك انعكاسات النزاعات داخل المنطقة على تلك الدول، وتأخر تنفيذ الإصلاحات المالية والتعديلات الهيكلية بسبب انتهاء الحاجة الماسة لها حال ارتفاع أسعار النفط.

جدول 1: المؤشرات الاقتصادية لدول المينا (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2014-2000

2019	2018	2017	متوسط 2000 - 2014	
				*الدول النفطية
2.0	1.4	1.2	5.0	- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (سنوياً %)
4.8	4.7	1.6	12.6	- موازين المدفوعات
0.1-	1.6-	5.1-	6.7	- الموازنات الحكومية
9.9	9.8	3.6	7.1	-التضخم (متوسط سنوي %)
				*الدول المستوردة للنفط
4.1	3.8	3.5	4.2	- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (سنوياً %)
6.8-	7.3-	- 8.5	3.3-	- موازين المدفوعات
6.2-	6.9-	6.8-	6.5-	- الموازنات الحكومية
12.0	14.2	20.6	4.8	- التضخم (متوسط سنوي %)

1 IMF: Regional Economic Outlook, Middle East, North Africa, Afghanistan and Pakistan. November 2018. <https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2018/10/02/mreo1018>

2- راجع "المراقب الاقتصادي الربعي" رقم 45 من أجل تعريف وشرح لسياسة "التسهيل الكمي".

العام. ويؤكد التقرير أن الشفافية في الإنفاق العام تساهم بشكل كبير في تقليص التذمر العام الذي يترافق مع زيادة العبء الضريبي. وأن هذه السياسات مجزية على المدى الطويل، على الرغم من أنها صعبة المخاض ومؤلمة على المدى القصير.

الاستثمار الخاص ضروري للنمو التشاركي

بلغت نسبة الاستثمار الخاص السنوية في الدول التي يتناولها التقرير 15.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط منذ العام 2000 وحتى الآن. وهذه ثنائي أدنى نسبة في كل مناطق العالم. ويذكر التقرير أن انخفاض هذه النسبة في السابق كان يعود على ظروف الأزمة المالية العالمية، أما الآن فإن التفسير يُعزى إلى تردد السياسات، والاختلالات

تاريخياً، ميموم، "ماس"

مفاهيم وتعريفات اقتصادية المرض الهولندي The Dutch Disease

المورد الطبيعي، والطلب الخارجي عليه، لا يتأثران بالتبدل في سعر صرف العملة المحلية.

البضائع التبادلية وغير التبادلية

جرى في العام 1982 وضع إطار نظري أكثر تماسكاً لفكرة "المرض الهولندي"¹. ويقوم هذا الإطار على أرضية التمييز بين نوعين من البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد، بضائع قابلة للتبادل التجاري عبر الحدود (Tradable Goods)، وبضائع غير قابلة للتبادل عبر الحدود (Non-Tradable). وهو ما سنطلق عليه اسم بضائع "تبادلية" وبضائع "غير تبادلية". البضائع غير التبادلية هي السلع والخدمات التي يتم إنتاجها واستهلاكها محلياً والتي ليس لها بدائل من الاستيراد. وأوضح مثال عليها المباني والمسكن والخدمات الشخصية، وكل ما لا يمكن استيراده من الخارج، سواءاً بسبب الصعوبات اللوجستية/ الطبيعية أو القيود السياساتية. يتمثل الفرق الجوهرى بين السلع التبادلية وغير التبادلية في أن أسعار الأولى تتحدد في السوق الدولية، في حين تتحدد أسعار الثانية بشروط العرض والطلب الداخلية في كل بلد على حدة. السلع غير التبادلية، على عكس التبادلية، لا تواجه منافسة خارجية، وعلى ذلك فإن تطور إنتاجية العمل فيها غالباً ما يكون أدنى من تطور إنتاجية العمل الدولية في إنتاج السلع التجارية. ونظراً لأن زيادة الأجور غالباً ما تكون موحدة في الاقتصاد فإن أسعار البضائع غير التبادلية تزداد بشكل أسرع من أسعار البضائع التبادلية. هذا العرض السريع يتيح أمامنا الفرصة لتقديم تعريف مستجد للعلومة: إنها المسار الذي يتم فيه انتقال عدد متزايد من البضائع والخدمات من خانة غير التبادلية إلى خانة البضائع والخدمات التبادلية.

يقترح التفسير النظري للمرض الهولندي أن تأثير انتعاش تصدير الخام على ركود القطاعات الإنتاجية وارتفاع سعر الصرف الحقيقي يتم عبر قناتين.

تم في العام 1959 اكتشاف واحد من أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم في شمال شرق هولندا. وبعد فترة من الإزدهار الإقتصادي التي ترافقت مع استغلال هذا الحقل، بدأت بوادر الركود والبطالة تظهر على الاقتصاد الهولندي في عقد الستينات. ولاحقاً هناك ترافقاً بين إزدهار تصدير الموارد الطبيعية والركود اللاحق الذي يصيب القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد. وعلى ضوء هذا أطلقت مجلة "الايكونومست" في العام 1977، اسم "المرض الهولندي" على تلك المفارقة. وانتشر الاسم وشاع حتى قبل أن يكون وراءه تحليل اقتصادي متماسك يفسر ويثبت وجود علاقة ارتباط بين تصدير الخامات الطبيعية من بلد ما وانكماش القطاعات الإنتاجية فيه.

المرض الهولندي: العوارض والمسببات

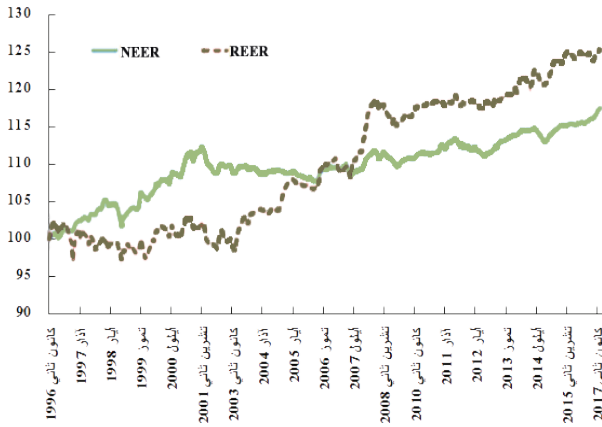
يقترح التفسير المبسط والمباشر للمرض الهولندي أن ازدهار تصدير الخامات الطبيعية (النفط والغاز بشكل خاص) من دولة ما يؤدي إلى تدفق كبير للعملة الأجنبية إلى البلد، أي ارتفاع الطلب على العملة المحلية. وهذا يؤدي بالتالي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية. وهو ما يتسبب في جعل أسعار الواردات من الخارج أكثر رخصاً وأكثر تنافسية، في حين يجعل أسعار الصادرات (بالعملات الأجنبية) أعلى أي أقل تنافسية في السوق الدولية. وكل هذا ينعكس سلباً على القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) في الاقتصاد. ونظراً لأن قطاع تصدير الخامات يوظف عادة عدداً محدوداً من العمال، فإن استمرار ازدهار هذا القطاع يعجز عن امتصاص البطالة التي تتولد في القطاعات الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى انتشار البطالة. باختصار إذن، المرض الهولندي هو انكماش القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد نتيجة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بسبب انتعاش تصدير الموارد الطبيعية وتدفق العملات الأجنبية إلى البلاد.

هذا التحليل يستند على افتراضين أساسيين: أولاً، أن الدولة المعنية تتبنى نظام سعر الصرف العائم لعملتها بحيث تتحكم قوى العرض والطلب الحرة بسعر صرف العملة. ثانياً، أن عرض

1 M. Corden & P. Neary (1982): Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy. The Economic Journal, Vol. 92, pp. 825-848

2017³ يقيس المنحني الإسمي تطور سعر صرف الشيكال تجاه سلة عملات البلدان التي تستقبل الصادرات الفلسطينية. في حين يأخذ المنحني الحقيقي تطور سعر الصرف الفعال الإسمي مضافاً إليه التباين في تطور الأسعار بين فلسطين والبلدان التي تستقبل الصادرات الفلسطينية. لاحظ أولاً أن الارتفاع في سعر الصرف يعني تراجع تنافسية البضائع الفلسطينية في أسواق التصدير. ثانياً، أن هذه المنحنيات خاصة بالشيكال بالعلاقة مع الاقتصاد الفلسطيني وهي تختلف عن أسعار الصرف الخاصة بالاقتصاد الإسرائيلي (نظراً لأن البلدان التي تستقبل الصادرات الإسرائيلية تختلف عن تلك التي تستقبل الصادرات الفلسطينية، ونظراً للاختلاف في معدلات التضخم المحلي بين إسرائيل وفلسطين).⁴

الشكل 1: تطور سعر الصرف الفعال الإسمي والحقيقي للشيكال بالنسبة لفلسطين (رقم قياسي، سنة الأساس 1996=100)



IMF (2017): West Bank and Gaza, Report to Ad Hoc Liaison Committee, August 31.

يوثق الشكل 1، التراجع المستمر في تنافسية البضائع الفلسطينية في أسواق التصدير. ويعكس المنحني الإسمي التراجع بسبب ارتفاع قيمة الشيكال بالنسبة للعملة الأخرى (في الدول التي تستقبل الصادرات الفلسطينية)، في حين تعكس حركة المنحني الحقيقي أثر التبدل في سعر الصرف الإسمي للشيكال بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار في فلسطين بأسرع من ارتفاعها في الدول المتلقية للصادرات الفلسطينية. وجزء مهم من هذا الارتفاع يعود، على الأرجح، إلى تدفق الدخل من الخارج وإلى أعراض المرض الهولندي. إذ علينا هنا أيضاً أن لا نهمل أثر القيود الإسرائيلية على ارتفاع الأسعار في فلسطين. تدفق الدخل من الخارج هو إذن سيف ذو حدين، فهو من جهة يرفع مستوى الحياة في البلاد، ولكنه من جهة ثانية يترك انعكاسات سلبية على قطاعات إنتاج السلع التبادلية في الاقتصاد وعلى التصدير.

3 The Nominal and Real Effective Exchange Rates.

4- في الواقع شهد سعر الصرف الفعال للشيكال بالنسبة لإسرائيل هبوطاً ملحوظاً وهو ما يعكس تحسناً في التنافسية) خلال 2006-2001. وعلى الرغم من التذبذب صعوداً وهبوطاً، كان مستوى سعر الصرف الفعال والحقيقي في العام 2017 قريباً من مستواه في العام 1999. انظر الرابط:

http://www.boi.org.il/en/DataAndStatistics/Pages/seriesgraph.aspx?SeriesCode=RER_LEVEL_CHAINED_M_E&DateStart=01/07/1999&DateEnd=31/12/2017&Level=4&Sid=51

- قناة تحويل الموارد: يؤدي ازدهار قطاع تصدير الخام إلى جذب موارد العمل ورأس المال إليه من القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد، وهو ما ينعكس في ركودها. ولكن هذا الأثر ضعيف إذا ما كان القطاع الاستخراجي لا يستخدم موارد محلية كبيرة.
- قناة الإنفاق: ينتج عن زيادة الدخل، التي تتولد من انتعاش تصدير الخام، ارتفاع الطلب الكلي في الاقتصاد على كل من السلع والبضائع التبادلية وغير التبادلية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أجور العمال. وفي حين يستطيع المنتجون للسلع غير التبادلية تعويض ارتفاع الأجور بزيادة أسعار منتجاتهم، إلا أن هذا غير متاح أمام منتجي السلع التبادلية لأنهم يواجهون منافسة من البضائع المستوردة. وعلى ذلك فإن ارتفاع الأجور يؤدي إلى انخفاض أرباح عمليات إنتاج السلع التبادلية، وهو ما يقود إلى ركود القطاعات الإنتاجية وإلى ارتفاع سعر صرف العملة الحقيقي.

المرض الهولندي في فلسطين

يؤثر العرض النظري السابق إلى أن عوارض المرض الهولندي يمكن مبدئياً أن تظهر في أي اقتصاد يشهد تدفق مقادير كبيرة نسبياً من العملات الأجنبية، بغض النظر عن مسببات هذا التدفق. ولقد تم توجيه الاهتمام بشكل خاص إلى الآثار المشابهة للمرض الهولندي التي يمكن أن يتركها تدفق تحويلات المغتربين على اقتصاد بعض دول أمريكا اللاتينية.² وفي هذا المجال تحديداً يصبح موضوع المرض الهولندي مهماً بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، الذي بلغت نسبة المساعدات الخارجية والتحويلات الخاصة وتحويلات العمال من الخارج فيه نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015.

إن تباين أسباب تدفق الدخل من الخارج إلى فلسطين عن الحالة التقليدية للمرض الهولندي تعني أن قنوات التأثير على الاقتصاد تعمل هنا بشكل مختلف بعض الشيء:

- قناة تحويل الموارد: لا يتم استنزاف العمل الماهر ورأس المال في حالة فلسطين بانتقاله من القطاعات الإنتاجية إلى قطاع تصدير الخام، ولكنه يحدث بانتقاله من القطاعات الإنتاجية الفلسطينية إلى الاقتصاد الإسرائيلي. وبالتوازي مع الأثر السلبي لهذا على الإنتاج، يؤدي انتقال العمل إلى إسرائيل إلى تدفق المزيد من الموارد الخارجية (أجور العمال) إلى الاقتصاد الفلسطيني المحلي.
- قناة الإنفاق: يؤدي تدفق أكثر من 3 مليار دولار سنوياً من الخارج إلى فلسطين إلى ارتفاع الطلب الكلي وإلى ارتفاع أسعار السلع غير التبادلية بشكل غير متناسب مع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المحلي، والأثر السلبي لهذا على القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) يزداد بالمنافسة الشديدة التي تواجهها السلع التبادلية من المنتجات الإسرائيلية.

يعرض الشكل 1 تطور سعر الصرف الفعال، الإسمي (NEER) والحقيقي (REER)، للشيكال في فلسطين خلال الفترة 1996-

2 P. Acosta et al. (2007): Remittances and the Dutch Disease. Federal Reserve Bank of Atlanta. Working paper series 2007-8. <https://www.frbatlanta.org/-/media/documents/filelegacydocs/wp0708.pdf>

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2013 - 2018

2018*		2017		2017	2016	2015	2014	2013	المؤشر	
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث							
السكان (ألف نسمة)										
4,869.3	4,838.9	4,808.8	4,778.6	4,748.4	4,733.4	4,632.0	4,530.4	4,429.1	4,327.8	فلسطين
2,929.3	2,913.1	2,897.0	2,880.9	2,864.8	2,856.7	2,803.4	2,750.0	2,696.7	2,643.5	الضفة الغربية
1,940.0	1,925.8	1,911.8	1,897.7	1,883.6	1,876.7	1,828.6	1,780.4	1,732.4	1,684.3	قطاع غزة
سوق العمل										
960.7	921.7	935.4	966.4	949.8	948.7	980.5	963.0	917.0	885.0	عدد العاملين (ألف شخص)
46.9	45.9	45.4	43.9	46.3	45.3	45.8	45.8	45.8	43.6	نسبة المشاركة (%)
31.7	32.4	30.2	24.8	29.6	27.7	26.9	25.9	26.9	23.4	معدل البطالة (%)
17.3	19.1	18.3	13.6	18.9	17.9	18.2	17.3	17.7	18.6	- الضفة الغربية
54.9	53.7	49.1	43.0	46.9	43.9	41.7	41.0	43.9	32.6	- قطاع غزة
الحسابات القومية (مليون دولار)										
3,659.8	3,559.5	3,689.9	3,728.8	3,728.3	14,498.1	13,425.7	12,673.0	12,715.6	12,476.0	الناتج المحلي الإجمالي
3,316.9	3,258.5	3,182.9	3,173.8	3,386.6	12,844.7	12,337.7	11,805.1	11,840.4	11,062.6	- الإنفاق الاستهلاكي الخاص
957.7	904.3	977.5	1,068.6	892.7	3,809.8	3,530.3	3,429.5	3,478.2	3,381.7	- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي
916.1	837.3	876.7	894.9	879.6	3,305.6	2,827.0	2,677.4	2,415.0	2,707.3	- التكوين الرأسمالي الإجمالي
707.0	714.3	713	717.9	671.3	2,692.7	2,381.0	2,338.1	2,172.3	2,071.8	- الصادرات
2,227.7	2,141.5	2,072.3	2,104.5	2,090.5	8,066.7	7,626.7	7,537.6	7,208.9	6,804.0	- الواردات (-)
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
798.3	781.5	815.4	828.6	834.2	3,254.6	3,080.1	2,973.1	3,051.7	3,064.8	بالأسعار الجارية
760.5	735.8	746.2	772.4	783.6	3,072.4	3,044.4	2,973.1	2,940.7	3,015.5	بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
(1,520.6)	(1427.2)	(1,359.3)	(1,386.6)	(1,419.3)	(5,374.2)	(5,246.2)	(5,199.6)	(5,036.7)	(4,732.2)	الميزان التجاري
608.8	603.7	568.9	544.3	558.6	1,991.9	1,896.0	1,712.2	1,482.4	1,160.3	ميزان الدخل
467.1	450.2	348.3	538.7	417.0	1,818.6	1,408.6	1,421.4	1,405.3	1,188.5	ميزان التحويلات الجارية
(444.7)	(373.3)	(442.1)	(303.6)	(443.7)	(1,563.7)	(1,941.6)	(2,066.0)	(2,149.0)	(2,383.4)	ميزان الحساب الجاري
أسعار الصرف والتضخم										
3.635	3.573	3.461	3.512	3.559	3.603	3.840	3.884	3.577	3.611	سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
5.127	5.037	4.881	4.953	5.019	5.083	5.418	5.483	5.046	5.093	سعر صرف الدينار مقابل الشيكل
0.49	0.26	(0.60)	0.43	(0.49)	0.21	(0.22)	1.43	1.73	1.72	معدل التضخم (%) ¹
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
936.0	861.3	988.6	976.9	722.3	3,651.3	3,552.0	2,891.4	2,791.2	2,319.9	صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)
895.6	886.1	933.2	1,059.7	782.6	3,794.8	3,661.6	3,424.9	3,445.9	3,250.7	النفقات الجارية
63.9	59.4	46.6	113.4	53.0	257.9	216.5	176.4	160.9	168.4	النفقات التطويرية
(23.5)	(84.2)	8.8	(196.2)	(113.3)	(401.4)	(326.2)	(709.9)	(815.6)	(1,099.2)	فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)
190.6	157.1	80.3	254.2	125.9	720.4	766.3	796.8	1,230.4	1,358.0	إجمالي المنح والمساعدات
167.1	72.2	89	58.0	12.5	319.0	440.1	86.9	414.8	258.7	فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)
2,355.7	2,367.6	2,448.8	2,523.2	2,526.0	2,523.2	2,483.8	2,537.2	2,216.8	2,376.2	الدين العام الحكومي
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
16,179.4	15,763.0	15,916.7	15,850.2	15,461.0	15,850.2	14,196.4	12,602.3	11,815.4	11,190.7	موجودات/مطلوبات المصارف
1,863.9	1,819.7	1,926.8	1,892.7	1,804.6	1,892.7	1,682.4	1,461.7	1,464.0	1,360.0	حقوق الملكية
12,194.2	11,992.6	12,002.3	11,982.5	11,526.8	11,982.5	10,604.6	9,654.6	8,934.5	8,303.7	ودائع الجمهور
8,293.6	8,260.0	8,175.4	8,026.0	7,761.9	8,026.0	6,871.9	5,824.7	4,895.1	4,480.1	التسهيلات الائتمانية

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).
1 معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.

2 أرقام 2018 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

ملاحظة 1: بيانات السكان منتصف العام 2013-2017 تعتمد على التقديرات الخاصة بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

ملاحظة 2: تم تحديث بيانات منتصف العام 2017 المقدرّة استناداً إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

ملاحظة 3: أعداد العاملين للأعوام ما قبل 2017 تعتمد على التقديرات الخاصة بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 وسيتم تحديثها وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام 2017.